AMAN
Transparency Palestine

2022

استطلاع الرأي العام حول:

واقع الفساد ومكافحته في فلسطين

AMAN
Transparency Palestine

استطلاع الرأي العام حول:

واقع الفساد ومكافحته في فلسطين لعام 2022

تشرين ثاني 2022

يتقدم ائتلاف أمان بالشكر الجزيل لمركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية لتنفيذهم استطلاع الرأي لهذا العام، ولفريق التحليل في ائتلاف أمان الذي قام بالإشراف على الاستطلاع وتحليل البيانات واستخلاص النتائج منها والعمل على مقارنتها مع سنوات سابقة وربطها بالسياق العام في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022. استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين لعام 2022، رام الله - فلسطين.

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي	4
مقدمة	12
منهجية البحث	12
نتائج إستطلاع الرأي العام	14
1. المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لمعالجتها	14
2. تقييم المواطنين لحجم الفساد وانتشاره في فلسطين	16
3. جرائم الفساد في فلسطين	21
4. الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين	25
5. الفساد في تقديم الخدمات العامة	26
6. الواسطة في الحصول على الخدمات	28
7. الرشوة وتقديم الهدايا	32
8. دور الإعلام في مكافحة الفساد	34
9. الاعتقاد بوجود فساد في القضاء ودور الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد	36
10. دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد	42
11. الإبلاغ عن الفساد	43
12. أسباب عدم الإبلاغ عن الفساد	47
13. جهود مكافحة الفساد	48
14. التغيّر في مستوى الفساد	50
ملحق رقم 1: استمارة الاستطلاع	53
ملحق رقم 2: نتائج عيّنة الاستطلاع	59

الملخص التنفيذي:

نفّذ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) استطلاعاً للرأي العام الفلسطيني، في كلٍّ من الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة، خلال الفترة الواقعة ما بين 10–16 أيلول/ سبتمبر 2022[1]. بغرض رصد التغيّر في انطباعات المواطنين ووعيهم حول واقع الفساد ومكافحته.

تعتبر كلٌّ من القضايا الاقتصادية، وتفشّي الفساد، والاحتلال، وضعف سيادة القانون، واستمرار الانقسام، المشكلات الخمس الأساسية التي يعتقد المواطنون أنّها يجب أن تحظى بالأولوية لمعالجتها.

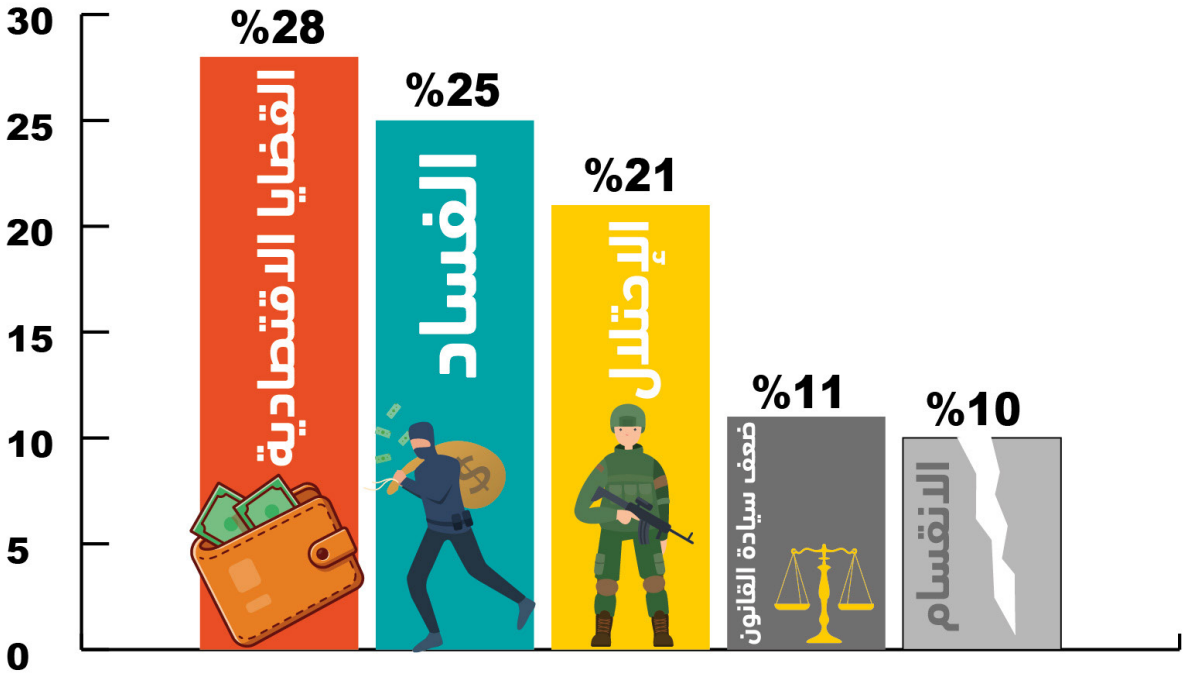

أشار 28% من المستطلعة آراؤهم إلى أنّ تصاعد الأزمات الاقتصادية هو التحدي الأول الذي يجب أن يحظى بالأولوية لمعالجته، وترتفع نسبة من يرون أنّ مشكلة تصاعد الأزمات الاقتصادية هي المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية لمعالجتها لدى سكان شمال الضفة وجنوبها مقارنة بوسطها. كذلك ترتفع نسبة من يرون أنّ مشكلة تصاعد الأزمات الاقتصادية هي المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية لمعالجتها لدى العاملين في القطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بمن يرون أنّ مشكلة تفشّي الفساد هي المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية لمعالجتها والذين بلغت نسبتهم 25%، فترتفع نسبة من يرون ذلك لدى سكان القرى والبلدات إلى 30% مقارنة بـ 22% لدى سكان المخيمات و24% لدى سكان المدن، كما ترتفع لدى العاملين في القطاع الحكومي بنسبة 33% مقارنة بـ 27% للعاملين في القطاع الخاص.

أشار 31% من المواطنين في الضفة الغربية إلى مشكلة تفشّي الفساد كتحد يجب أن يحظى بالأولوية لحلّه، مقابل 16% في قطاع غزة، في حين أظهرت النتائج درجة حساسية أعلى لدى المواطنين في قطاع غزة بشأن نتائج الانقسام وآثاره.

1 تعاقد الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) مع مركز "قياس" للاستطلاعات والدراسات المسحية، كجهة بحثية متخصصة بالبحوث المسحية، لإجراء الاستطلاع، وفقاً للمعايير الإحصائية المعتمدة في استطلاعات الرأي العام.

تحسّنٌ في انطباعات المواطنين عن مستوى انتشار الفساد

• تراجعت نسبة المواطنين المتشائمين بشأن توقعاتهم لواقع وجهود مكافحة الفساد للعام القادم، حيث قال 49% من المواطنين إنّهم يعتقدون بأنّ الفساد سيزداد مقارنة بـ 59% في استطلاع العام الماضي.

• وتراجعت نسبة المواطنين الذين يرَوْنَ أنّ مستوى انتشار الفساد في مؤسسات الدولة ما زال كبيراً من 63% عام 2021 إلى 56% في عام 2022.

المؤسسات الحكومية الأكثر عرضةً للفساد

ترى غالبية المواطنين المبحوثين في الضفة الغربية وقطاع غزة هذا العام أنّ القطاعات الأكثر عرضةً للفساد هي المؤسسات الحكومية وبشكل خاص شاغلو الفئات العليا الذين يشغلون مناصب مقررة في مؤسسات القطاع العام التنفيذية (الوزارات، وأجهزة الأمن، والهيئات المحلية).

وتعدُّ الوزارات ذات العلاقة المباشرة بتقديم الخدمات (المالية، والصحة، والتنمية الاجتماعية، والمؤسسات الأمنية، والتربية والتعليم) هي الأكثر عرضةً لانتشار الفساد من وجهة نظر المواطنين.

الواسطة والمحسوبية أكثر أشكال الفساد انتشاراً

تُعتَبَر جرائم الواسطة والمحسوبية، واختلاس الأموال العامة، وإساءة الائتمان، وإساءة استعمال السلطة، وجريمة الرشوة، وغسل الأموال، أكثر أشكال الفساد انتشاراً.

يعتقد المواطنون أنّ ضعف الالتزام بسيادة القانون، وغياب المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية، وعدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى الاحتلال قد ساهمت جميعها في انتشار الفساد في فلسطين. كما يعتقد المواطنون أنّ بعض الخدمات لا تُقدَّم بنزاهة عالية خاصة في مجالات التعيينات والترقيات في الوظائف العليا وكذلك الخدمات الصحية وتوزيع المساعدات الإنسانية ومنح التصاريح.

ما يزال المواطنون يرون أنّ الواسطة وسيلة ممارسة للحصول على الخدمات العامة. وعلّل المبحوثون الذين مارسوا الواسطة بأنّ ذلك يعود إلى:

- الرغبة في تقصير الوقت بعدم اتّباع الإجراءات البيروقراطية.
- الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد.
- ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً باللجوء للواسطة.

ارتفاع نسبة ممارسة جريمة الرشوة في العام 2022

وصلت نسبة الذين قالوا إنّهم دفعوا رشوة أو أعطوا هدايا هم أو أحد أقاربهم لموظف عام إلى 24%.

ومقارنة بمتوسط نتائج الأعوام الثلاثة السابقة يتضح أنّ هناك ارتفاعاً في نسبة من صرّحوا بأنّهم دفعوا رشوة أو أعطوا هدايا هم أو أحد أقاربهم لموظف عام مقابل الحصول على خدمة عامة بمقدار 6 نقاط (24% مقارنة بـ 18%) إنّ ضعف دخل بعض صغار الموظفين، وضغط الاحتياج، وانتهاز محدودية فرص المواطنين في الحصول على الخدمة، وعدم محاسبة الكبار، شجع بعض العاملين في قطاع الخدمات على طلب الرشوة.

اعتبر 10% من المواطنين أنّ الرشوة هي الجريمة الأكثر انتشاراً بين جرائم الفساد، فيما اعتبر 14% من المواطنين أنّها الجريمة الثانية الأكثر انتشاراً، بينما اعتبرها 17% الجريمة الثالثة الأكثر انتشاراً في فلسطين.

وفقاً لآراء عدد من المبحوثين فإنّ خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية أكثر عرضةً لانتشار الرشوة خاصة في قطاع غزة، فقد اعتبر 41% من المستطلعين أنّ خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية هي الأكثر عرضةً للرشوة.

المواطنون ما زالوا يعتبرون أنّ الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية قد زادت في العام 2022

يعتقد 74% من المواطنين أنَّ الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية قد زادت خلال عام 2022 مقارنة بـ 70% في العام 2021. وذلك بسبب:

- عدم محاسبة وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم.
- استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغضّ النظر عن تلك الجرائم.
- التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة.
- ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم.

المواطنون ما زالوا يعتقدون أنّ دور الإعلام في مكافحة الفساد غير فاعل

يرى 85% من المواطنين أنّ دور الإعلام الفلسطيني ضعيف أو متوسط الفعّالية في الكشف عن قضايا الفساد. في المقابل فإنّ 59% من المواطنين يرون أنّ الإعلام الرقمي هو أكثر الوسائل الإعلامية فعالية في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت في العام 2022.

بالرغم من انخفاض نسبة المواطنين المبحوثين الذين يعتقدون بوجود فساد في الجهاز القضائي، إلّا أنَّ النسبة ما زالت مرتفعة حيث وصلت هذا العام إلى 68% من المستطلع آراؤهم.

بالرغم من إقرار نظام حماية المبلغين عن الفساد، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الذين يقولون إنّ الإبلاغ عن الفساد واجب القيام به بموجب القانون مقارنة بالسنوات السابقة، إلّا أنّ أغلبية المواطنين ما زالوا يعتقدون أنّ المواطنين يعزفون عن الإبلاغ عن الفساد، وتعود الأسباب إلى عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود، وعدم وجود وعي كاف بمعنى الفساد وأشكاله، بالإضافة إلى عدم معرفة من هي الجهة المخوّلة باستقبال شكاوى الفساد، والخوف من الانتقام.

أغلبية واسعة من المواطنين يعتبرون أنّ الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية.

ترى أغلبية واسعة من المواطنين (85%) أنّ الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية، كما يعتقد المواطنون أنّ أهم سبب لعدم كفاية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد يعود إلى:

1. ضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة.
2. ضعف الإرادة السياسية في مساءلة ومحاسبة الفاسدين.
3. العقوبات التي تطبَّقُ على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة.
4. افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة.

نصف المواطنين غير مقتنعين بفاعلية وكفاية جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية.
على الرغم من ارتفاع نسبة الذين يعتقدون باستقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية إلى الضعف في العام 2022 مقارنة بنتائج الاستطلاعات في السنوات الخمس الماضية، إلّا أنّ نصف المواطنين غير مقتنعين بفاعلية وكفاية جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية، وما زالوا يشكّكون باستقلاليتها، ويعتقدون بوجود تدخّلات من قبل الأطراف السياسية المتنفذة. ويرى المواطنون أنّ الجهة الأولى الأكثر تدخّلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد، كانت وفقاً للآراء المستطلعة كالتالي: (1) رئاسة الوزراء والوزراء، (2) مكتب الرئيس، (3) الأجهزة الأمنية، (4) المحافظون ورؤساء البلديات، (5) قادة الأحزاب.

المواطنون في قطاع غزة غير مقتنعين بجهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في القطاع.
ما زالت نسبة مرتفعة من المواطنين في قطاع غزة غير مقتنعة بجهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد وكفايتها في القطاع، وما زالوا يشككون باستقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد، ويعتقدون بتأثّرها بأطراف السلطة الحاكمة في القطاع مثل الأجهزة الأمنية، والنائب العام، وأعضاء المجلس التشريعي، وقادة الأحزاب.

تظهر النتائج أنّ هناك توافقاً في الآراء بين المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة على تدنّي مستوى الاستقلالية والفعالية للجهات التي تتابع قضايا الفساد (هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية في الضفة الغربية ونيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال وديوان الرقابة المالية والإدارية في قطاع غزة)، وأنّ هناك تدخلات وتأثيرات تواجه ممارسة تلك الجهات لدورها من قبل أطراف وجهات مختلفة، مثل مكتب الرئاسة والأجهزة الأمنية وقادة الفصائل في الضفة الغربية، و(حماس) بشكل خاص في قطاع غزة، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضعف ثقة المواطنين في الضفة وغزة بالجهات المسؤولة عن متابعة قضايا الفساد.

ظهرت تباينات واضحة في مواقف وآراء وانطباعات المواطنين في الاستطلاع الحالي، في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة إزاء بعض القضايا، حيث أظهرت آراء المواطنين فيها موقفاً نمطياً تجاه السلطة الفلسطينية من قبل جمهور حركة حماس في كلٍّ من قطاع غزة والضفة الغربية، حيث كانت الآراء النقدية أكثر حدّة في الضفة، في حين كانت مواقف المواطنين من السلطة القائمة في قطاع غزة أقلّ حدة، وفقاً للاستطلاع في مجالات عدة، مثل الترقيات، والتعيينات، وتمركز الفساد، والفئات الأكثر فساداً، ما يعكس حالة وأثر التعصّب الفئوي في تقييم القضايا. فيما تبدو هذه الآراء أقل حدّة لدى الجمهور المؤيد أو المساند للفصيل الممسك بالسلطة في الضفة الغربية، فعلى سبيل المثال يرى 69% من المبحوثين في الضفة الغربية أنّ مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني كبير مقارنة بـ 37% في قطاع غزة. وحول الواسطة في عملية التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية العادية، يُلاحظ ارتفاع النسبة في الضفة الغربية مقارنة مع قطاع غزة حيث يعتقد 93% من المبحوثين في الضفة الغربية أنّها موجودة مقابل 60% في قطاع غزة.
أما بخصوص التغيّر في مستوى الفساد لعام 2022، يرى 59% من المبحوثين في الضفة الغربية أنّ الفساد ازداد مقارنة بـ 32% في قطاع غزة، أما بخصوص التوقّعات المستقبلية للمواطنين حول مستوى انتشار الفساد للعام 2023، فإنّ 63% من المبحوثين في الضفة الغربية يعتقدون أنّه سيزداد، فيما يعتقد ذلك ما نسبته 29% من المبحوثين في قطاع غزة.

على الرغم من التحسّن في تقديم الخدمات وآليات وإجراءات العمل في مؤسسات الدولة الفلسطينية خلال السنوات الماضية إلّا أنّ نتائج الاستطلاعات في السنوات الأخيرة تُشير إلى عدم وجود تغيّر في انطباعات المواطنين ومواقفهم تجاه مكافحة الفساد؛ وقد يعود ذلك إلى سياسة عدم الانفتاح التي تنتهجها السلطات الحاكمة في الضفة والقطاع حول الإجراءات المتّخذة لمكافحة الفساد. إلى جانب وسائل التواصل الاجتماعي التي تعجّ بالأخبار والتعليقات دون وجود آلية للتحقّق من مدى دقّة هذه المعلومات ما يثير حساسية عالية لدى الجمهور الفلسطيني. ويزداد هذا الأمر بالنسبة للحكومة في الضفة الغربية بسبب ضعف الثقة بها والتذمّر المتزايد حول أداء الطبقة السياسية، وتحميلها المسؤولية عن عدم إجراء الانتخابات التشريعية، إضافة إلى الشعور العام لدى المواطنين بضعف مؤسسات النظام السياسي، الأمر الذي أثّر على مدى رضا المواطنين عن أداء مؤسسات الدولة.

مقدمة:

يقوم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بشكل سنوي بإعداد تقريره حول الفساد والذي يعتمد على العديد من المحاور والمكوّنات التي من ضمنها نتائج وتحليل استطلاع رأي الجمهور الفلسطيني حول حالة الفساد في الأراضي الفلسطينية.

ولغرض إنجاز التقرير السنوي للعام 2022، قام **الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)** بتكليف **مركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية** لتنفيذ استطلاع للرأي حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين، حيث قام المركز بإجراء الاستطلاع وتنفيذ البحث الميداني خلال الفترة الواقعة ما بين 10–16 أيلول/ سبتمبر 2022 في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة.

هدف الاستطلاع بشكل أساسي إلى رصد التغيّر في انطباعات المواطنين ووعيهم حول الفساد ورصد مدى استعدادهم للانخراط في مكافحته ومقارنة النتائج بالسنوات السابقة.

بلغ حجم العينة (1291) فرداً ممن تزيد أعمارهم عن 18 عاماً، (771) منهم في الضفة الغربية (بما فيها القدس)، و(520) في قطاع غزة، وبهامش خطأ ±3%، حيث أُجْرِيَت المقابلات وجهاً لوجه وفي المنازل.

منهجية البحث:

1. الاستمارة:
صُمِّمَت الاستمارة منذ بداية تنفيذ الاستطلاع بالتعاون مع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) وشملت كافة الأسئلة التي تغطّي أهدافه.

2. اختيار العيّنة:
لغرض الاستطلاع وتمثيله للمجتمع، تمّ استخدام الأسلوب العيني متعدّد المراحل لاختيار عيّنة طبقية عنقودية، حيث تمّ تقسيم العيّنة الكلية إلى طبقتيْن (الضفة الغربية وقطاع غزة) وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2017 الذي نفّذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتمّ بعد ذلك توزيع حجم العيّنة على المحافظات (العناقيد) ليعكس الوزن الحقيقي لكلٍ منها، ومن ثمّ اختيار التجمعات السكانية لكلّ محافظة اعتماداً على نتائج التعداد، وفي كلّ تجمع تمّ اختيار بلوك أو بلوكين بشكل عشوائي ليتمّ العمل فيها، وتمّ اختيار المنازل في هذه البلوكات باستخدام العيّنة العشوائية المنتظمة، أما داخل المنزل فقد تمّ استخدام الجدول المتخصص في اختيار العينات Kish لاختيار الأفراد.

3. جمع البيانات:
عمل في إجراء المقابلات وجهاً لوجه باحثون ميدانيون ممن لديهم خبرة طويلة في البحوث الميدانية، حيث خضعوا للقاءات عمل متخصصة بعضها وجاهية وأخرى تلفونية، ناقشت أهداف الاستطلاع ومنهجية العمل وأسئلة الاستمارة. تمّ استخدام الألواح الذكية (تابلت) في عملية جمع البيانات من خلال عمل تطبيق للاستمارة إلكترونياً وفق معايير وقواعد ضبط مشددة، ما أتاح التدقيق والمراقبة الميدانية بطريقة سهلة قادرة على المتابعة اللحظية.

الاختبار القبلي للاستمارة:
تمّ إجراء اختبار قبلي على الاستمارة على عيّنة حجمها 40 شخصاً (20 في الضفة الغربية و20 في قطاع غزة) للتأكّد من صلاحيتها واستيعاب المبحوثين وفهمهم لطبيعة الأسئلة والخيارات المطروحة، ما ساعد في إجراء أيّة تعديلات عليها قبل اعتمادها بالشكل النهائي، إضافة إلى ذلك تمّ إجراء عملية فحص لها من حيث الاتّساق الداخلي للأسئلة وثباتها باستخدام معامل كرومباخ ألفا.

تدريب الباحثين:

لغرض الاستطلاع قام المركز وبالتعاون مع ائتلاف أمان بعقد ورشات عمل تدريبية متخصصة للباحثين الميدانيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك من خلال اللقاءات الوجاهية، أحاطت بكافة جوانبه من تفاصيل المنهجية والعيّنة وأسئلة الاستمارة والمقابلات وطريقة استخدام التابلت والاستمارة الإلكترونية.

الرقابة والمتابعة:

هناك نوعان من الرقابة اتّبعها المركز أثناء تنفيذ الاستطلاع تمثلت فيما يلي:

1) الرقابة الميدانية: عمل فريق العمل البحثي تحت إشراف ومتابعة من قبل المنسّقين الميدانيين والمشرفين والذين بدورهم قاموا بزيارات ميدانية لمواقع البحث للتأكد من سير العمل وإجراء المقابلات بطريقة سليمة وبعيدة عن أيّة مشاكل، حيث قام الفريق بتقديم تقرير يومي حول ذلك.

2) الرقابة المكتبية وتمثّلت فيما يلي:

أ- الاتصالات الهاتفية: قام المركز بإجراء اتصالات عشوائية مع أفراد من العيّنة للتأكّد من صلاحية العمل ومن صلاحية المقابلات.

ب- العمل المكتبي: تمّ فحص الاستمارات مكتبياً للتأكد من الإجابات والانتقالات بين الأسئلة والتأكد من صلاحية بيانات الاستمارات من خلال المتابعة الميدانية للاستمارة الإلكترونية ومسير الباحثين الميدانيين.

ج- برنامج الإدخال: من خلال التطبيق للاستمارة الإلكترونية، تمّ تصميم برنامج لإدخال البيانات ضمن ضوابط ومحددات معيّنة بحيث يكون قادراً على اكتشاف أيّة إشكاليات وعدك السماح بتجاوزها ميدانياً.

د- تنظيف البيانات: تمّ من خلال عملية تنظيف البيانات تحديد ومعالجة أيّة أخطاء قد حصلت.

إدخال وتحليل البيانات:

تمّ تحليل البيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS بعد إجراء المراجعة والمعالجة الكاملة لها.

نتائج استطلاع الرأي العام حول
واقع الفساد ومكافحته في فلسطين لعام 2022

1. المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لمعالجتها:

تطرّق الاستطلاع لأهم المشاكل والتحديات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني ويجب أن تحظى بالأولوية لمعالجتها، حيث احتلت مشكلة الأزمات الاقتصادية المرتبة الأولى في كونها المشكلة الأهم لدى عدد واسع من المواطنين، حيث أشار 28% من المبحوثين إلى ذلك، فيما صرح ما نسبته 25% من المبحوثين بأنّ تفشي الفساد هي المشكلة الأساسية التي يجب أنْ تحظى بأولوية لمعالجتها، وأشار 21% من المبحوثين إلى أنّ المشكلة الأساسية هي سياسات الاحتلال الإسرائيلي. وفيما يتعلق بضعف سيادة القانون أشار 11% إلى أنّها المشكلة الأساسية، وكذلك رأى ما نسبته 11% من المبحوثين أنّ المشكلة الأساسية هي استمرار الانقسام (9% في الضفة الغربية بالمقارنة بـ 19% في قطاع غزة)، فيما أشار 5% من المستطلعين إلى هشاشة البنية التحتية على أنّها المشكلة الأساسية التي يجب أنْ تحظى بأولوية لمعالجتها (2% في الضفة الغربية بالمقارنة ب 10% في قطاع غزة)، لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (1): المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لمعالجتها

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
تصاعد الأزمات الاقتصادية	**%27.5**	%28.7	%25.7
تفشّي الفساد	**%25.1**	%31.1	%16.2
سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته	**%20.7**	%22.3	%18.3
ضعف سيادة القانون	**%11.1**	%10.9	%11.3
استمرار الانقسام	**%10.5**	%4.8	%19.0
هشاشة البنية التحتية	**%5.1**	%2.1	%9.5
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0

شكل رقم (1): المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لمعالجتها

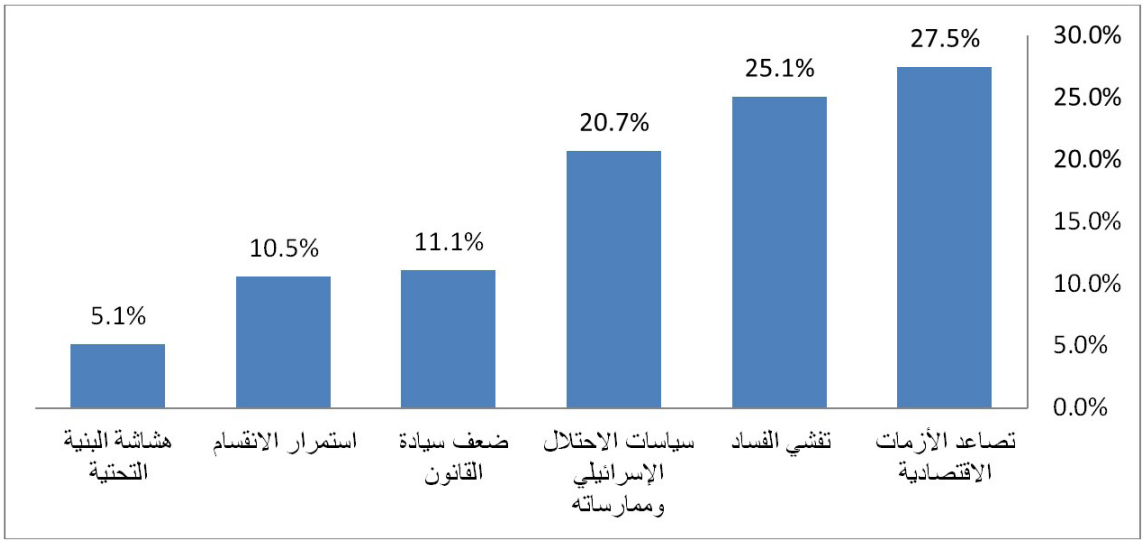

أما بالاعتبار للموقع الجغرافي (أماكن السكن) فترتفع نسبة من يرون أنّ تصاعد الأزمات الاقتصادية هي المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية الأولى لمعالجتها لدى سكان شمال الضفة وجنوبها (31% لكلٍ منها) مقارنة بسكان وسط الضفة (22%)، ولدى العاملين في القطاع الخاص (33%) مقارنة بالعاملين في القطاع الحكومي.

أما فيما يتعلق بمن يرون أنّ مشكلة تفشّي الفساد هي المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية لمعالجتها، فترتفع نسبة من يرون ذلك لدى سكان القرى والبلدات إلى 30% مقارنة بـ 22% لدى سكان المخيمات و24% لدى سكان المدن، كما ترتفع لدى العاملين في القطاع الحكومي بنسبة 33% مقارنة بـ 27% للعاملين في القطاع الخاص.

وبالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة، ما زالت مشاكل تصاعد الأزمات الاقتصادية وتفشّي الفساد وسياسات الاحتلال الإسرائيلي تحظى بالأولية لمعالجتها لدى المواطن الفلسطيني. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (1a): المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لمعالجتها – جدول مقارنة

المشكلة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
تصاعد الأزمات الاقتصادية	%29.1	%29.6	%24.7	%27.3	%26.1	%22.6	%27.5
تفشّي الفساد	%25.2	%26.5	%33.5	%26.4	%24.9	%27.6	%25.1
سياسات الاحتلال الإسرائيلي	%19.7	%17.7	%16.7	%21.7	%20.6	%22.9	%20.7
استمرار الانقسام	%15.6	%15.6	%16.3	%14.9	%13.8	%13.1	%10.5
ضعف سيادة القانون	%6.3	%5.6	%5.1	%6.8	%10.1	%10.3	%11.1
هشاشة البنية التحتية	%4.1	%5.0	%3.7	%2.8	%4.5	%3.5	%5.1
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل رقم (1a): المشاكل الأساسية الثلاث الأولى التي يجب أن تحظى بأولوية لمعالجتها حسب السنوات

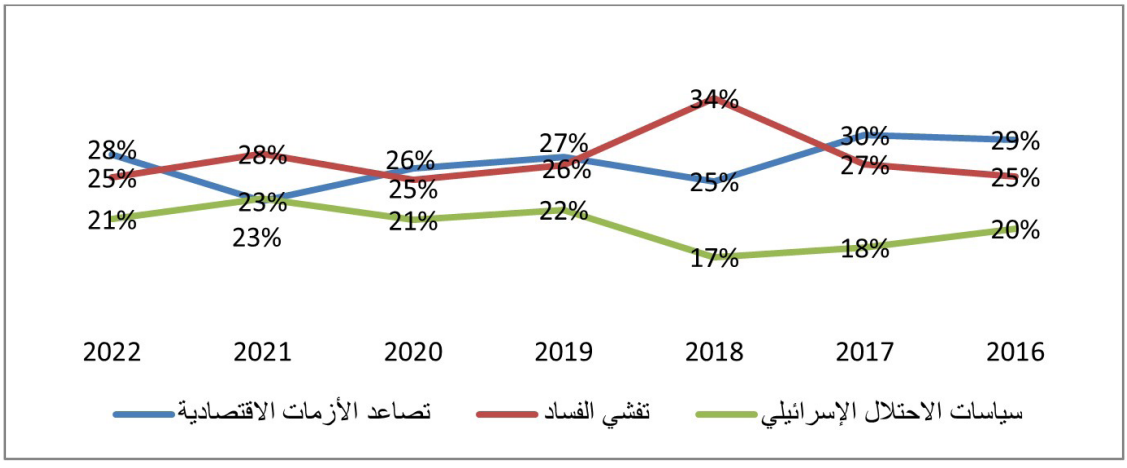

2. تقييم المواطنين لحجم الفساد وانتشاره في فلسطين:

يتناول هذا الجزء من الدراسة تقييم المواطنين لمستوى حجم الفساد في مؤسسات السلطة، وأكثر الجهات تعرّضاً للفساد، سواء على صعيد الهيئات والوزارات الحكومية، أو على صعيد القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية

2-1: مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني:

يرى 56% من المبحوثين بأنّ مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني كبير، فيما يرى 34% أنّ المستوى متوسط، ويرى 10% فقط أنّ مستوى الفساد قليل. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (1-2): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
كبير	**%56.2**	%69.3	%36.9
متوسط	**%33.7**	%27.9	%42.1
قليل	**%9.7**	%2.2	%20.8
لا رأي/ لا أعرف	**%0.4**	%0.6	%0.2
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0

شكل (1-2): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني

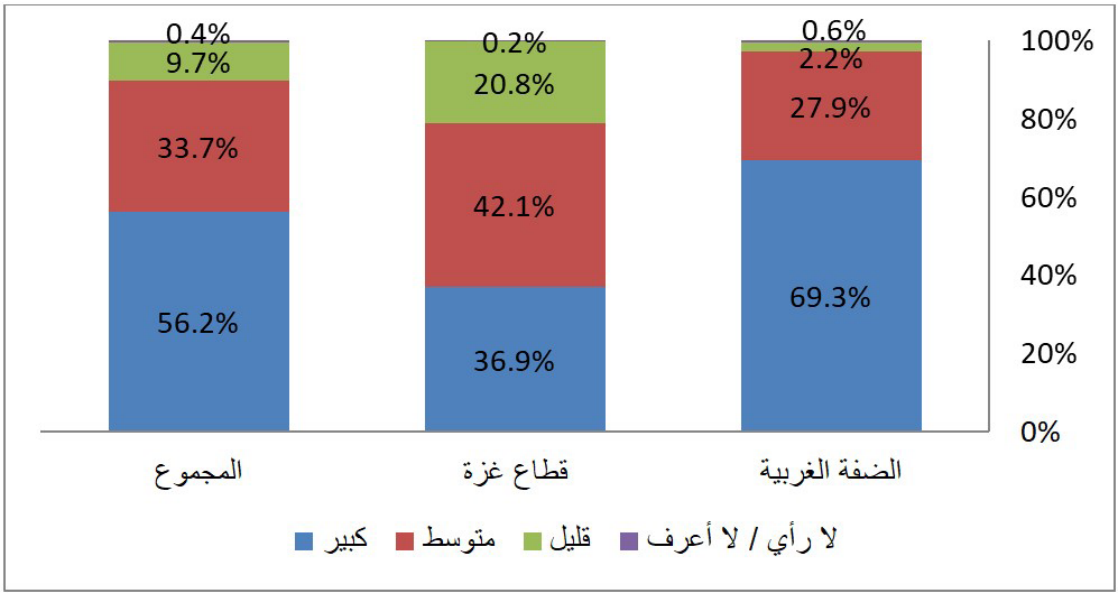

وفقاً للمواقع الجغرافية (شمال الضفة الغربية ووسط الضفة وجنوب الضفة) ترتفع نسبة من يرون أنّ حجم الفساد كبير لدى سكان جنوب الضفة بنسبة 78%، وسكان شمال الضفة بـ 71% مقارنة بسكان وسط الضفة بـ 56%. أمّا حسب مكان السكن، فترتفع نسبة من يرون ذلك لدى سكان القرى والبلدات إلى 67% مقارنة بسكان المخيمات بنسبة 56% وسكان المدن بـ 51%. وبحسب مكان العمل، ترتفع النسبة إلى 60% بين العاملين في القطاع الخاص مقارنة بـ 56% لدى العاملين في القطاع الحكومي، ولدى ذوي متوسط الدخل الشهري المرتفع (أكثر من 5500 شيقل) بنسبة 82% مقارنة بذوي متوسط الدخل الشهري المتدني (1500 - 2500 شيقل) بنسبة 72%.

وبالمقارنة مع نتائج الاستطلاعات السابقة، يتضح أنّ تصنيف المبحوثين لمستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني بأنّه كبير انخفض في هذا الاستطلاع إلى 56% مقارنة بـ 63% في استطلاع عام 2021. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (2-1a): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني – جدول مقارنة

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
كبير	%60.4	%57.0	%63.6	%63.0	%57.8	%62.9	%56.2
متوسط	%33.2	%36.2	%31.3	%28.5	%31.7	%30.4	%33.7
قليل	%6.4	%6.8	%5.1	%7.4	%9.9	%6.0	%9.7
لا أعلم	--	--	--	%1.1	%0.6	%0.7	%0.4
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

2-2: وصف مرتكبي الفساد: (فئات عليا، فئات عادية)

وحول وصف مرتكبي جرائم الفساد في فلسطين، أشارت نتائج الاستطلاع إلى أنّ صفة الموظف الكبير (فئات عليا) تغلب على مرتكبي الفساد حسبما أشار إليه 73% من المبحوثين (78% في الضفة الغربية، 64% في قطاع غزة)، فيما أشار 27% إلى أنّ صفة الموظف الصغير (الفئات العادية) هي الغالبة (22% في الضفة الغربية، 36% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي أدناه:

جدول (2-2): الصفة الغالبة على مرتكبي جرائم الفساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
شاغلو المناصب السياسية (فئات عليا)	**%72.6**	%78.1	%64.4
شاغلو المناصب العادية (فئات عادية)	**%27.4**	%21.9	%35.6
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0

ترتفع نسبة من يرون أنّ مرتكبي الفساد هم من شاغلي المناصب السياسية (الفئات العليا) لدى سكان جنوب الضفة بنسبة 84%، وشمالها بنسبة 80% مقارنة بسكان وسط الضفة بـ 67%.

بالمقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، ما زالت النتائج تشير إلى أنّ الغالبية يرون أنّ الفئات العليا (الموظفين الكبار) هي الصفة الغالبة على مرتكبي جرائم الفساد، وبانخفاض 7 درجات مقارنة مع متوسط السنوات السابقة. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (2-2a): الصفة الغالبة على مرتكبي جرائم الفساد – جدول مقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
فئات عليا-موظف كبير	%77.7	%81.9	%78.9	%82.4	%82.0	%76.7	%72.6
فئات عادية-موظف صغير	%22.3	%18.1	%21.1	%17.6	%18.0	%19.9	%27.4
لا رأي/ لا أعرف	---	---	---	---	---	%2.9	---
رفض الإجابة	---	---	---	---	---	%0.6	---
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

2-3: القطاع الأكثر عرضةً للفساد:

يرى 52% من المبحوثين أنّ المؤسسات الحكومية هي الأكثر عرضةً للفساد، تليها الهيئات المحلية بنسبة 19%، ثمّ القطاع الخاص (الشركات التي تدير مرفقاً عاماً) بنسبة 16%، تليها المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية بنسبة 14%. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3-2): القطاع الأكثر عرضةً للفساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
قطاع المؤسسات الحكومية	**%51.7**	%58.6	%41.6
قطاع الهيئات المحلية (البلديات، والمجالس المحلية)	**%19.1**	%17.2	%21.9
القطاع الخاص (الشركات التي تدير مرفقاً عاماً)	**%15.4**	%11.1	%21.6
قطاع المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية	**%13.9**	%13.2	%14.9
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0

شكل 3-2: القطاع الأكثر عرضةً للفساد في فلسطين

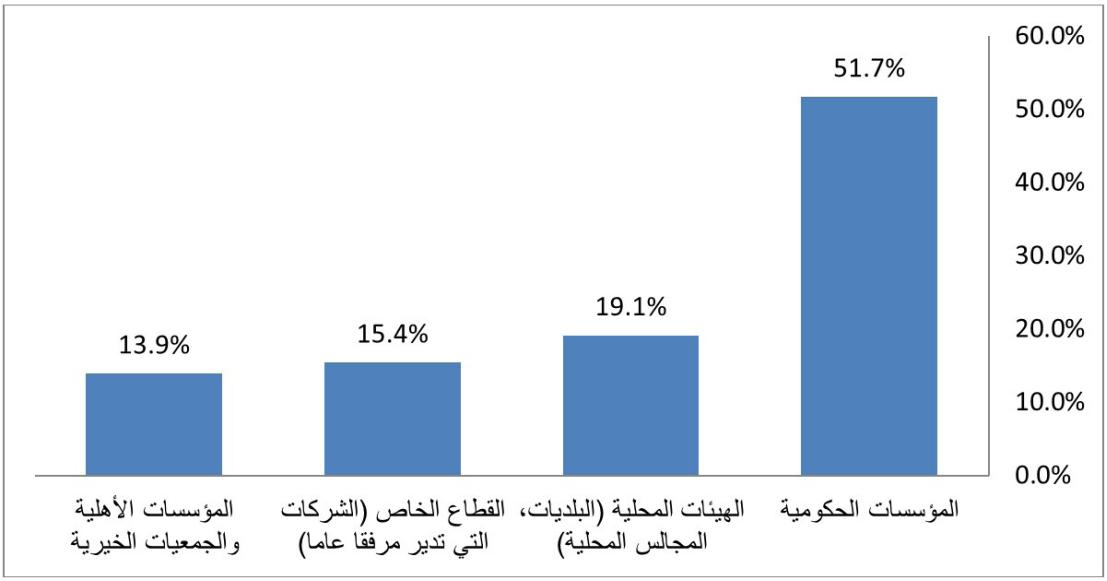

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يرون أنّ الفساد منتشر بشكل أكثر في المؤسسات الحكومية لدى سكان جنوب الضفة إلى 61% مقارنة بسكان شمال الضفة ووسطها بنسبة 57% لكلٍ منها.
- أماكن السكن: ترتفع نسبة من يرون أنّ الفساد منتشر بشكل أكثر في المؤسسات الحكومية لدى سكان المخيمات إلى 56% مقارنة بسكان القرى والبلدات بـ 51% وسكان المدن بـ 50%.
- الفئة العمرية: ترتفع نسبة من يرون أنّ الفساد منتشر بشكل أكثر في المؤسسات الحكومية لدى الفئة العمرية (أكبر من 40 عاماً) إلى 54% مقارنة بفئة الشباب (أقل من 30 عاما) بنسبة 48%.
- مستوى الدخل: ترتفع نسبة من يرون أنّ الفساد منتشر بشكل أكثر في المؤسسات الحكومية لدى الذين يزيد متوسط دخل أسرهم الشهري عن 5500 شيقل إلى 65% مقارنة بالذين يتراوح دخل أسرهم الشهري بين 1500-2500 شيقل بنسبة 52%.

بالمقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، يتضح أنّ المواطنين يرون أنّ المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية مجتمعة هي الأكثر عرضةً لانتشار الفساد مقارنة بالقطاعات الأخرى. حيث بلغت نسبة من يرونها كذلك 71% مقارنة بالمتوسط للسنوات السابقة الذي بلغ 66%. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (2-3a): القطاع الأكثر عرضةً للفساد- جدول مقارنات مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة

القطاع	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية	%52.3	%59.3	%68	%74	%72	%68.2	%70.8
المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية	%25.7	%20.6	%20	%13	%14	%15.1	%15.4
مؤسسات القطاع الخاص	%22.0	%20.1	%12	%13	%14	%16.1	%13.9
لا رأي/ لا أعرف	---	---	---	---	---	%0.7	0
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

2-4: المؤسسات أو الهيئات الرسمية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد:

خلال الاستطلاع تمّ طرح سؤال على المبحوثين حول المؤسسات أو الهيئات الرسمية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد برأيهم، وطُلِبَ منهم اختيار أكثر ثلاث جهات عرضةً لانتشار الفساد من بين قائمة لهذه المؤسسات طُرِحَت على المبحوثين.

يتّضح من نتائج الاستطلاع أنّ السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة) هي الجهة الأولى الأكثر عرضةً لانتشار الفساد برأي 24% من المبحوثين، تلي ذلك وبالمرتبة الثانية الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية) بنسبة 17%، ثمّ الأجهزة الأمنية بنسبة 16%، تليها السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة) بنسبة 15%، ثمّ مؤسسة الرئاسة بنسبة 11%.

وفي قطاع غزة تمّ طرح مؤسسة إضافية وهي السلطة التشريعية، حيث أشار 27% من المبحوثين هناك إلى أنّها المؤسسة الأكثر عرضة لانتشار الفساد. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-4): المؤسسات والهيئات الأكثر عرضةً لانتشار الفساد

	الجهة الأولى الأكثر عرضةً لانتشار الفساد	الجهة الثانية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد	الجهة الثالثة الأكثر عرضةً لانتشار الفساد	المعدل
السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة)	**%32.6**	%19.9	%19.8	%24.1
الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية)	**%13.5**	%15.7	%21.7	%16.9
الأجهزة الأمنية	**%15.1**	%19.1	%15.2	%16.4
السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة)	**%12.9**	%18.1	%12.8	%14.6
مؤسسة الرئاسة	**%11.3**	%10.4	%10.7	%10.8
(يُسأل في قطاع غزة) السلطة التشريعية "المجلس التشريعي"	**%12.1**	%6.5	%5.5	%8.0
المؤسسات الدينية (المحاكم الشرعية "الإسلامية والمسيحية" والأوقاف)	**%2.6**	%7.8	%9.9	%6.7
لا يوجد اختيار ثانٍ	**%0.0**	%2.6	%4.4	%2.4
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (4-2): المؤسسات والهيئات الرسمية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد-المعدل

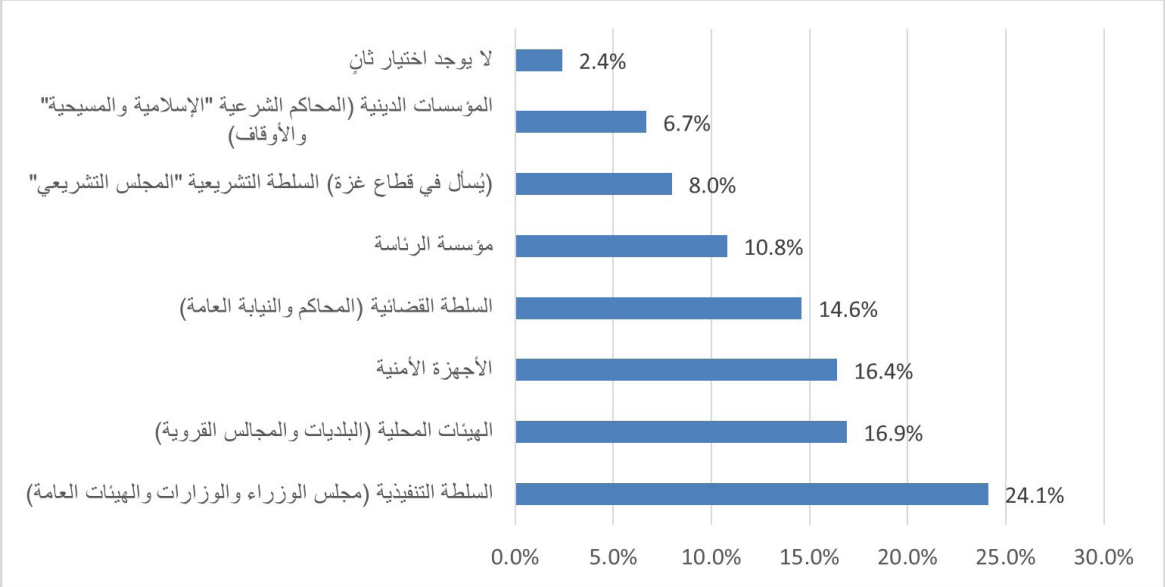

2-5: الوزارات والهيئات الحكومية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد:

خلال الاستطلاع تمّ طرح سؤال حول الوزارات والهيئات الحكومية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد، وطُلِبَ من المبحوثين اختيار أكثر ثلاث منها عرضة لانتشار الفساد بعد تزويد المبحوثين بقائمة لهذه المؤسسات، واحتلت وزارة المالية المرتبة الأولى في هذا الاستطلاع كأكثر مؤسسة معرضة لانتشار الفساد برأي 14% من المبحوثين، تليها وزارة الصحة برأي 13%، ثمّ وزارة التنمية الاجتماعية بنسبة 12%، ثمّ المؤسسات الأمنية بنسبة 10%، أما الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى فلا تتعدى نسبة من يراها من المواطنين بأنها الأكثر عرضةً لانتشار الفساد 8% لكلٍ منها. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (5-2): الوزارات/ الهيئات الحكومية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد

	المؤسسة الأولى الأكثر عرضة لانتشار للفساد	المؤسسة الثانية الأكثر عرضة لانتشار للفساد	المؤسسة الثالثة الأكثر عرضة لانتشار للفساد	**المعدل**
وزارة المالية	**%16.5**	%15.5	%10.9	%14.3
وزارة الصحة	**%17.6**	%12.7	%9.8	%13.3
وزارة التنمية الاجتماعية	**%13.8**	%10.1	%11.6	%11.8
المؤسسات الأمنية	**%8.8**	%9.8	%10.0	%9.5
وزارة التربية والتعليم	**%6.8**	%8.3	%8.9	%8.0
وزارة النقل والمواصلات	**%5.8**	%7.4	%6.2	%6.5
وزارة الاقتصاد الوطني	**%5.2**	%4.9	%7.0	%5.7
هيئة المعابر والحدود	**%3.9**	%5.8	%6.0	%5.2
وزارة الأوقاف	**%4.8**	%3.7	%4.0	%4.2
الهيئة العامة للشؤون المدنية	**%3.7**	%4.6	%5.6	%4.6
سلطة المياه	**%2.6**	%3.4	%3.7	%3.2
سلطة الأراضي	**%2.2**	%2.9	%3.9	%3.0
هيئة تسوية الأراضي والمياه	**%2.8**	%2.7	%3.4	%3.0
سلطة الطاقة	**%1.6**	%3.9	%3.0	%2.8
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	**%2.7**	%2.6	%2.9	%2.7
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**%1.3**	%0.9	%1.4	%1.2
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (5-2): الوزارات/ الهيئات الحكومية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد - المعدل

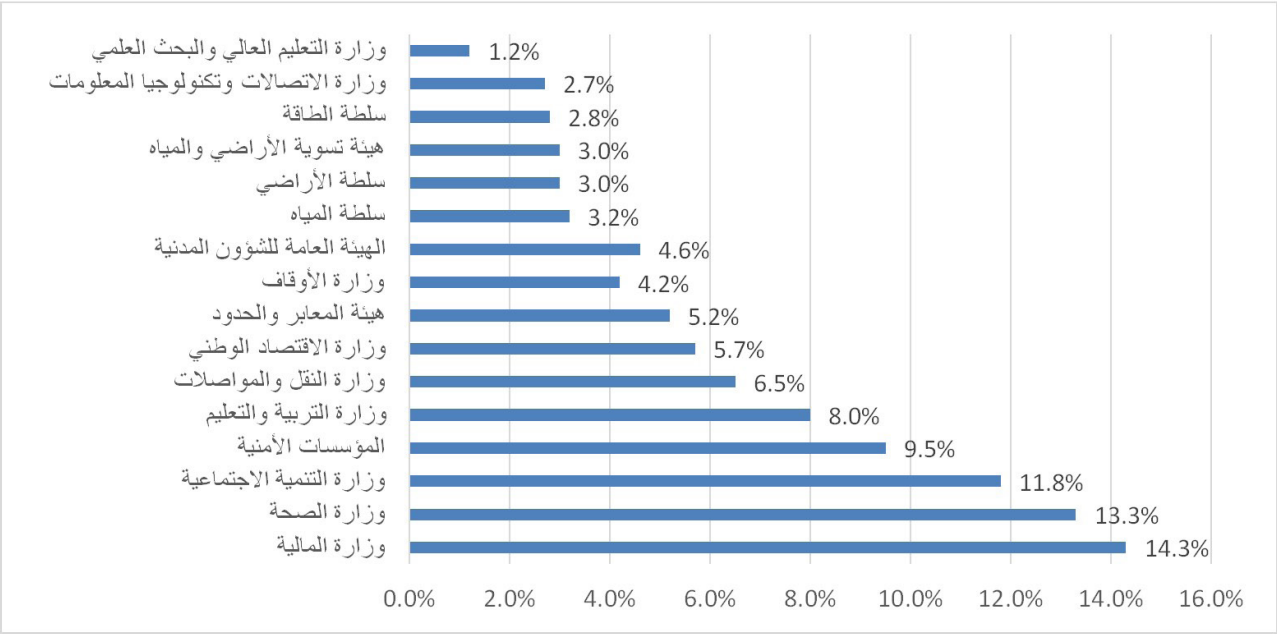

3. جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية في فلسطين

3-1: جرائم الفساد الأكثر انتشاراً

تطرّق الاستطلاع إلى جرائم الفساد الأكثر انتشاراً في فلسطين، وطُلِبَ من المبحوثين اختيار أكثر ثلاث جرائم منتشرة بعد تزويدهم بقائمة لهذه الجرائم، حيث أظهرت النتائج تقدّم جريمة الواسطة والمحسوبية تليها جريمة اختلاس الأموال العامة ومن ثمّ جرائم الرشوة مقابل تقديم خدمة عامة، ومن بعدها جرائم إساءة استعمال السلطة، وغسل الأموال الناجم عن جرائم فساد. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (1-3): جرائم الفساد الأكثر انتشاراً في فلسطين

	الجريمة الأولى الأكثر انتشاراً	الجريمة الثانية الأكثر انتشاراً	الجريمة الثالثة الأكثر انتشاراً	المعدّل
الواسطة والمحسوبية	**%23.7**	%22.0	%18.2	%21.3
اختلاس المال العام	**%23.6**	%12.9	%9.9	%15.4
الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة	**%10.0**	%13.5	%17.4	%13.7
إساءة استعمال السلطة	**%11.9**	%13.0	%10.0	%11.6
غسل الأموال الناجم عن جرائم فساد	**%7.4**	%11.0	%10.1	%9.5
إساءة الائتمان	**%13.3**	%7.3	%7.8	%9.4
التهاون في أداء الوظيفة العامة	**%3.0**	%7.0	%9.7	%6.6
المتاجرة بالنفوذ	**%2.5**	%5.0	%5.0	%4.2
عدم الإفصاح عن تضارب المصالح	**%2.6**	%5.0	%4.8	%4.1
الكسب غير المشروع	**%2.1**	%3.3	%6.1	%3.8
لا يوجد اختيار ثانٍ	**%0.0**	%0.2	%1.0	%0.4
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (1-3): جرائم الفساد الأكثر انتشاراً في فلسطين - المعدل

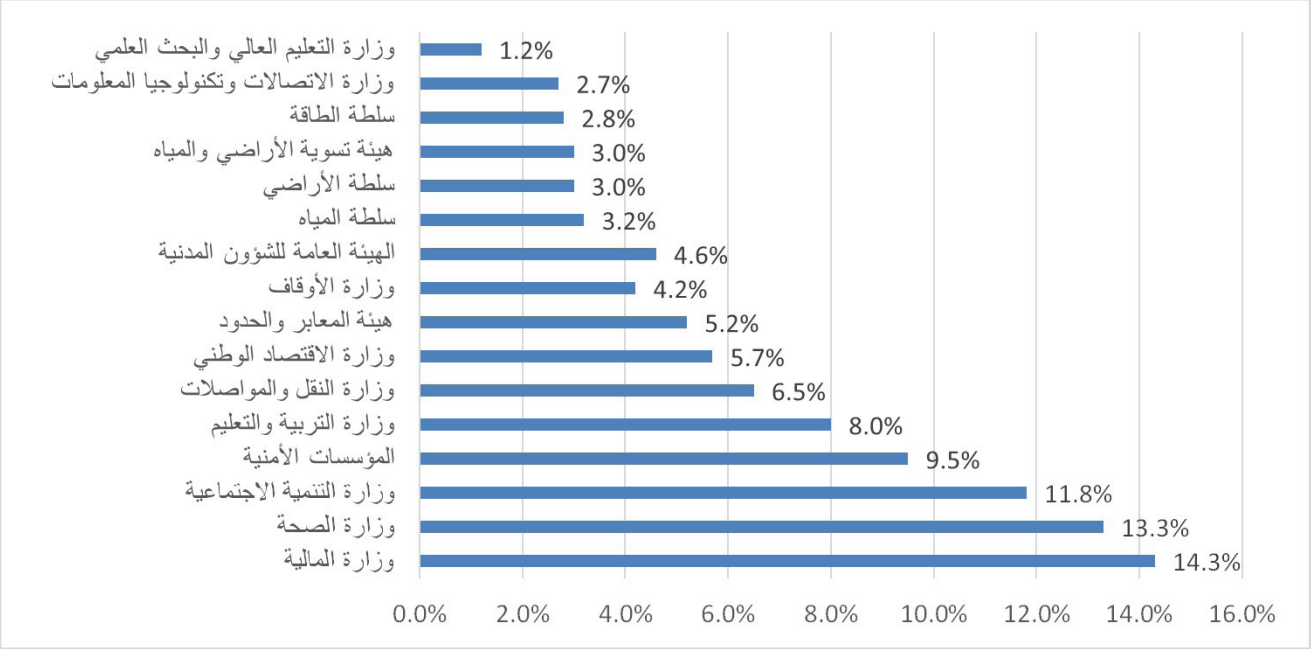

3-2: انتشار الأغذية والأدوية الفاسدة في العام 2022:

أشارت نتائج الاستطلاع إلى أنّ 74% من المبحوثين يعتقدون أنّ الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية قد زادت خلال عام 2022 (83% في الضفة الغربية، 60% في قطاع غزة)، مقابل 26% يعتقدون أنّها قلّت (17% في الضفة الغربية، 41% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-3): ظاهرة انتشار الأغذية الفاسدة في العام 2022

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
زادت	**%73.7**	%83.4	%59.5
قلّت	**%26.3**	%16.6	%40.5
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0

شكل (2-3): ظاهرة انتشار الأغذية والأدوية الفاسدة في العام 2022

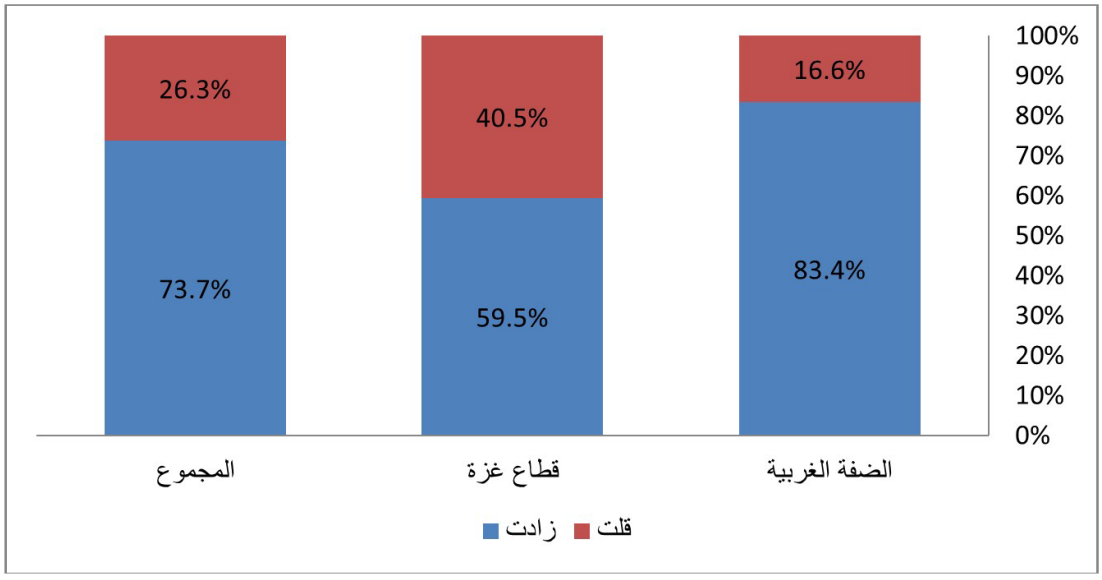

3-3: الأسباب التي أدّت الى ازدياد انتشار ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال العام 2022:

وحول الأسباب التي أدّت إلى ازدياد انتشار ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة، أظهرت النتائج أنّ أهمّ سبب يعود إلى عدم محاسبة وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم حيث احتلّ هذا السبب المرتبة الأولى برأي 28% من المبحوثين، فيما احتل سبب استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغضّ النظر عن الجرائم المرتبة الثانية بنسبة 24%، وفي المرتبة الثالثة جاء السبب المتمثل بكون التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة بنسبة 18% من المبحوثين، وفي المرتبة الرابعة جاء سبب ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم بنسبة 15%، وتعدد وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء بنسبة 13%. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3-3): أسباب أدت إلى ازدياد انتشار ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال عام 2022

	أول أهم سبب	ثاني أهم سبب	ثالث أهم سبب	المعدل
لا توجد محاسبة وملاحقة لمرتكبي هذه الجرائم	**%43.4**	%20.8	%19.4	%27.9
استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغض النظر عن الجرائم	**%29.2**	%26.3	%16.6	%24.0
التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة	**%13.2**	%22.5	%18.9	%18.2
ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم	**%9.8**	%19.1	%17.0	%15.3
تعدد وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء	**%4.4**	%10.7	%23.4	%12.8
لا يوجد اختيار ثانٍ	**%0.0**	%0.6	%4.7	%1.8
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (3-3): أسباب أدّت إلى ازدياد انتشار ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال عام 2022 – المعدل

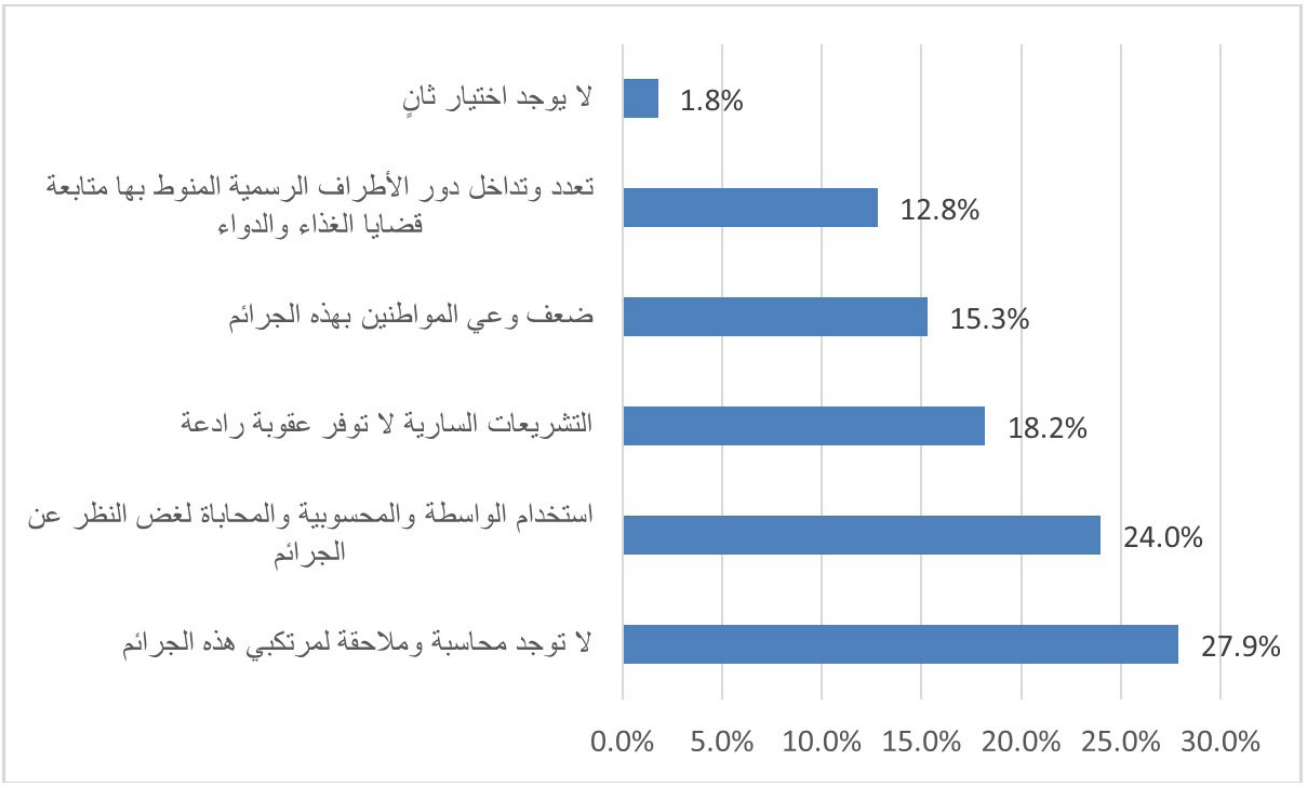

3-4: العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء:

أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 21% من المبحوثين أيّدوا «سجن وتغريم» مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء كعقوبة أكثر فاعلية لملاحقتهم، بينما أيّد 27% «سحب رخص التجارة والصناعة الممنوحة لهم»، وأشار 13% إلى «إعداد قائمة سوداء معلنة» كعقوبة أكثر فاعلية، فيما طالب 39% بتطبيق «جميع العقوبات المذكورة عليهم». لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (4-3): العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
إعداد قائمة سوداء معلنة للشركات والجهات المرتكبة لهذه الجرائم	**%13.0**	%11.1	%15.6
سجنهم وتغريمهم	**%21.3**	%21.8	%20.6
سحب رخص التجارة أو الصناعة الممنوحة لهم	**%27.0**	%22.6	%33.3
جميع ما سبق	**%38.7**	%44.5	%30.5
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0

شكل (4-3): العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء

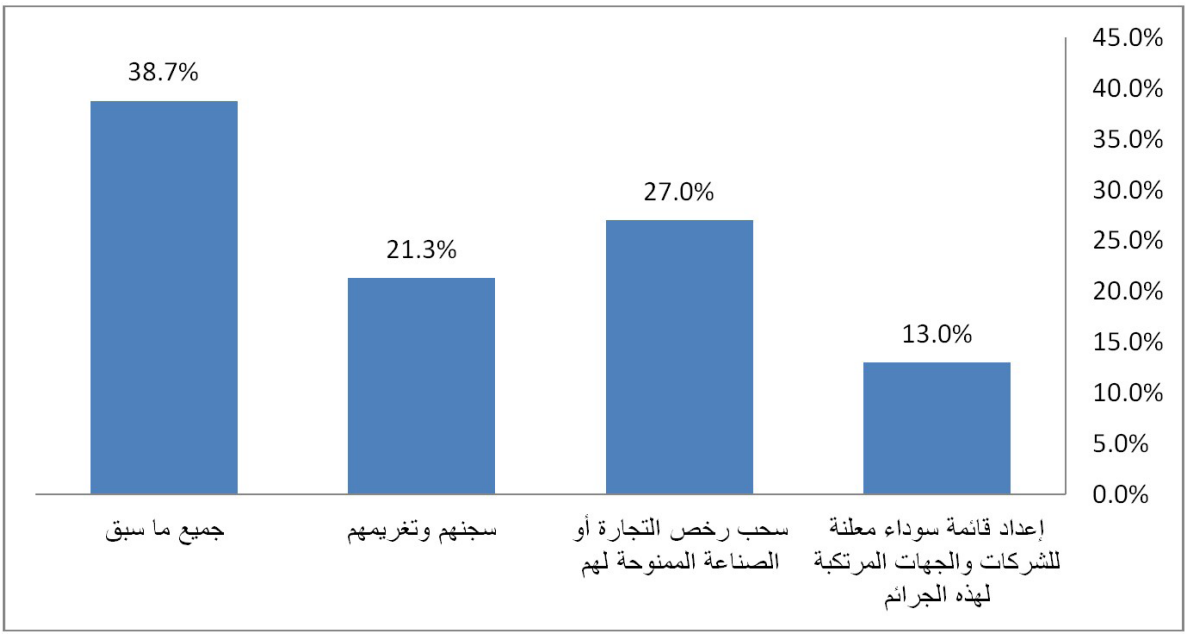

4. الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين:

بخصوص الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين، رأى 17% من المبحوثين أنّ ذلك يعود إلى عدم الجدّية في محاسبة كبار الفاسدين واحتلّ هذا السبب المرتبة الأولى، يلي ذلك سبب عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون بنسبة 16%، ثمّ الحصانة التي يتمتّع بها بعض الأشخاص بنسبة 13%، فيما أشار 12% إلى أنّ ذلك يعود إلى عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية، وممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد، بينما أشار 11% إلى أنّ أهمّ سبب يعود إلى الانقسام السياسي بين الضفة وغزة، فيما أشار 10% إلى قلّة وعي المواطنين بأشكال الفساد، وضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (4): الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين

	السبب الأول الأكثر تأثيراً	السبب الثاني الأكثر تأثيراً	السبب الثالث الأكثر تأثيراً	المعدل
عدم الجدّية في محاسبة كبار الفاسدين	**%17.7**	%19.1	%14.1	%17.0
عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون	**%26.7**	%9.7	%10.9	%15.7
الحصانة التي يتمتّع بها بعض الأشخاص	**%5.6**	%12.9	%19.7	%12.7
عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية	**%18.9**	%8.9	%8.8	%12.2
ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد	**%10.2**	%15.1	%9.6	%11.6
الانقسام السياسي بين الضفة وغزة	**%5.9**	%12.2	%14.2	%10.7
قلّة وعي المواطنين بأشكال الفساد	**%4.2**	%12.2	%13.1	%9.8
ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد	**%10.9**	%10.1	%7.9	%9.6
لا يوجد اختيار ثانٍ	**%0.0**	%0.0	%1.8	%0.6
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (4): الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين – المعدل

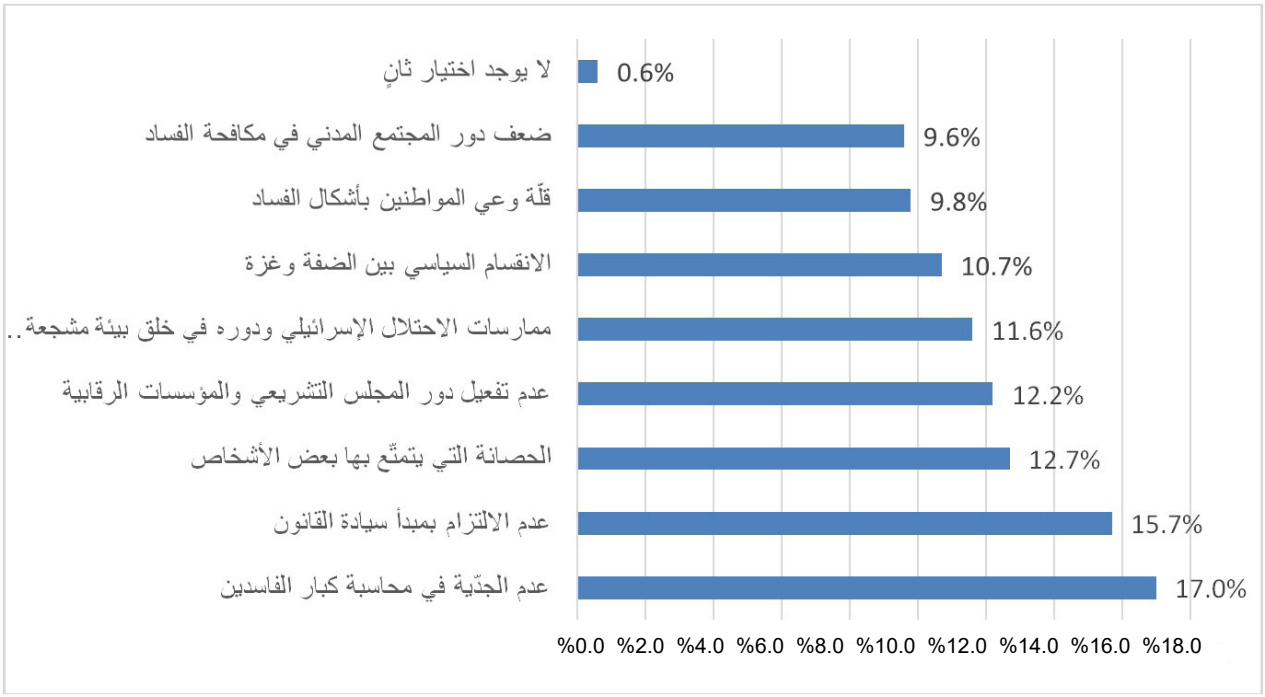

5. الفساد في تقديم الخدمات العامة:

5-1: المجالات والخدمات الأكثر عرضةً لانتشار الفساد خلال العام 2022

وفيما يتعلق بالخدمات العامة التي كانت أكثر عرضةً لانتشار الفساد خلال العام 2022، أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 21% من المبحوثين أشاروا إلى أنّها عملية الترقيات والتعيينات بالدرجة الأولى، يليها توزيع المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية بنسبة 18%، ثمّ التصاريح والتراخيص والأذونات الرسمية بنسبة 16%، ومن ثم الخدمات الصحية بنسبة 15%، والتعليم في الجامعات والجمارك والضريبة (بنسبة 8% لكلٍّ منها)، فيما لم تتجاوز نسبة من اختاروا الخدمات الأخرى 5%. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (1-5): الخدمات العامة التي كانت أكثر عرضةً لانتشار الفساد خلال العام 2022

	المجال الأول الأكثر عرضة للفساد	المجال الثاني الأكثر عرضة للفساد	المجال الثالث الأكثر عرضة للفساد	المعدل
التعيينات والترقيات	**%36.9**	%16.7	%10.2	%21.2
المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية	**%15.5**	%22.8	%16.8	%18.4
التصاريح والتراخيص والأذونات الرسمية	**%8.8**	%18.3	%20.4	%15.9
الخدمات الصحية	**%20.7**	%11.6	%13.1	%15.1
التعليم في الجامعات	**%6.7**	%8.0	%10.6	%8.4
الجمارك والضريبة	**%5.6**	%8.8	%9.0	%7.8
خدمات الكهرباء	**%2.6**	%4.7	%6.1	%4.4
خدمات المياه	**%2.5**	%6.0	%4.8	%4.4
خدمات الاتصالات	**%0.7**	%2.5	%4.7	%2.6
لا يوجد اختيار ثانٍ/ لا تقرأ	**%0.0**	%0.8	%4.4	%1.7
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (1-5): الخدمات العامة التي كانت مجالا للفساد خلال العام 2022 – المعدل

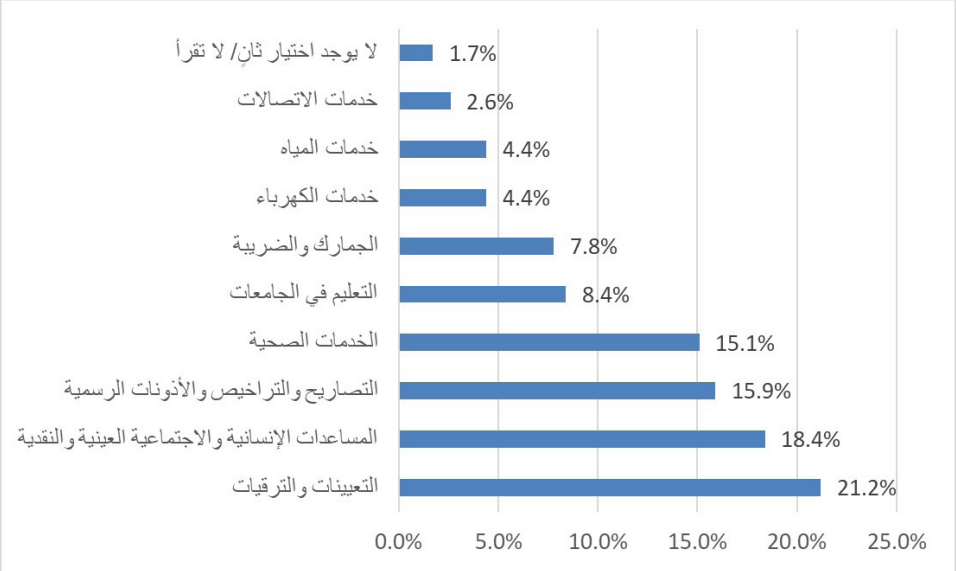

5-2: سهولة الحصول على المعلومات من السجلات العامة

تطرّق الاستطلاع إلى التعرّف على رأي المواطنين حول سهولة وصولهم إلى السجلات العامة للحصول على معلومات، حيث أظهرت النتائج أنّ 67% أشاروا إلى أنّ ذلك لا يتمّ بسهولة (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة)، فيما أشار 24% إلى أنّ ذلك يتمّ بسهولة (20% في الضفة الغربية، 30% في قطاع غزة)، لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (2-5): سهولة الحصول على المعلومات من السجلات العامة

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	**%23.8**	%19.7	%29.6
لا	**%67.3**	%67.2	%67.3
لا رأي/ لا أعرف	**%9.0**	%13.1	%3.1
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0

شكل (2-5): سهولة الحصول على المعلومات من السجلات العامة

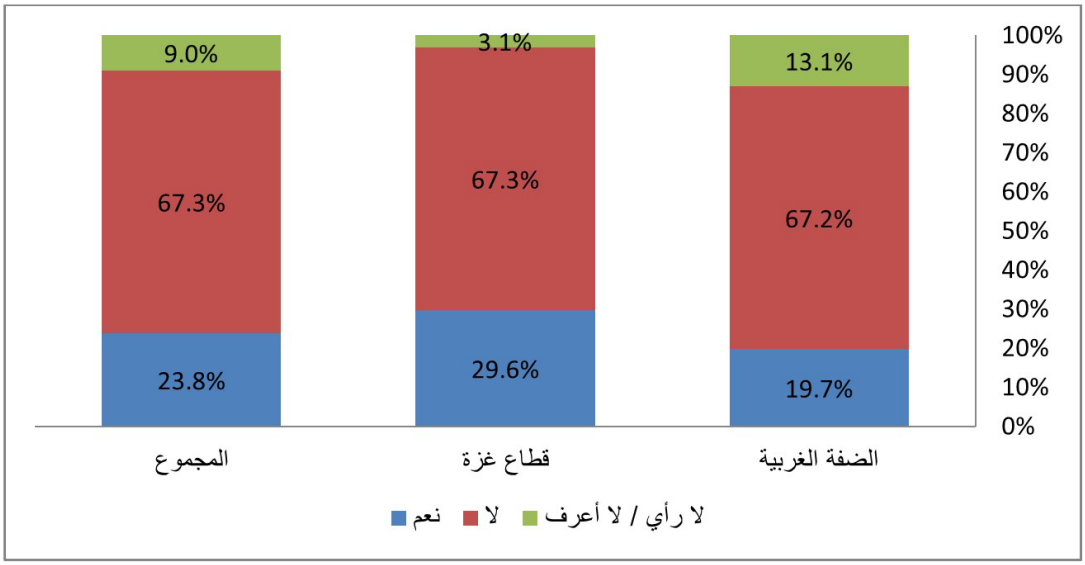

6. الواسطة في الحصول على الخدمات:

يتناول هذا الجزء من الدراسة استخدام الواسطة للحصول على الخدمات ومساعدة المواطنين في الحصول على الخدمات وأسباب استخدامها.

6-1: التوجّه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة

أظهرت نتائج الاستطلاع، أنّ 43% من المبحوثين توجّهوا خلال العام 2022 إلى مؤسسة/ات عامة للحصول على خدمات (35% في الضفة الغربية، 53% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (1-6): التوجّه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	**%42.6**	%35.3	%53.3
لا	**%57.4**	%64.7	%46.7
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0

شكل (1-6): التوجّه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة

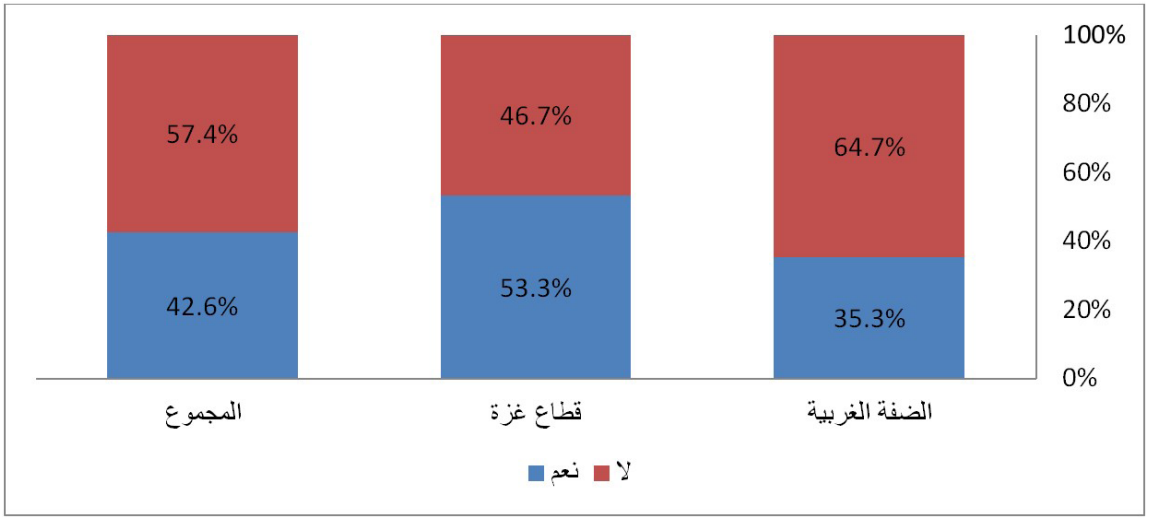

6-2: الاضطرار للاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة

تظهر النتائج أنّ 44% من المبحوثين الذين توجهوا إلى مؤسسات عامة لطلب خدمة خلال العام 2022 اضطروا للاستعانة بالواسطة للحصول عليها (36% في الضفة، 52% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-6): الاضطرار للاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	**%44.4**	%36.4	%52.2
لا	**%55.6**	%63.6	%47.8
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0

شكل (2-6): الاضطرار للاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة

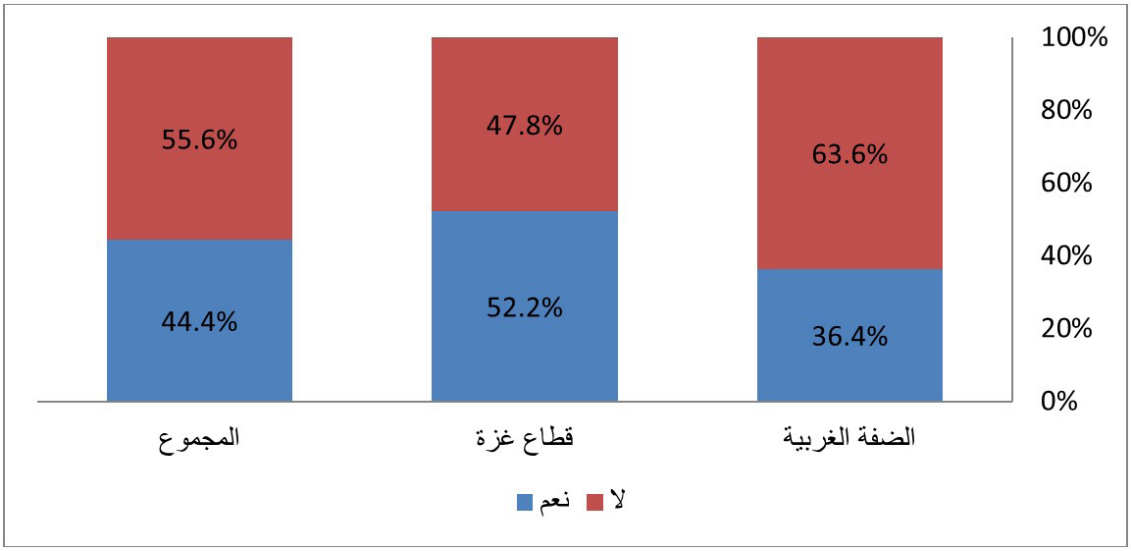

وبالمقارنة مع استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، ارتفعت نسبة طلب الواسطة للحصول على خدمات مقارنة بمتوسط علامات السنوات السابقة. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2a-6): طلب الواسطة للحصول على الخدمة حسب السنوات

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نعم	%34.5	%26.0	%38.6	%34.2	%39.0	%37.1	%35.1	%45.4	%44.4
لا	%65.5	%74.0	%61.4	%65.8	%61.0	%62.9	%64.9	%54.2	%55.6
لا رأي/ رفض	---	---	---	---	---	---	---	%0.4	---
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (2a-6): طلب الواسطة للحصول على الخدمة حسب السنوات

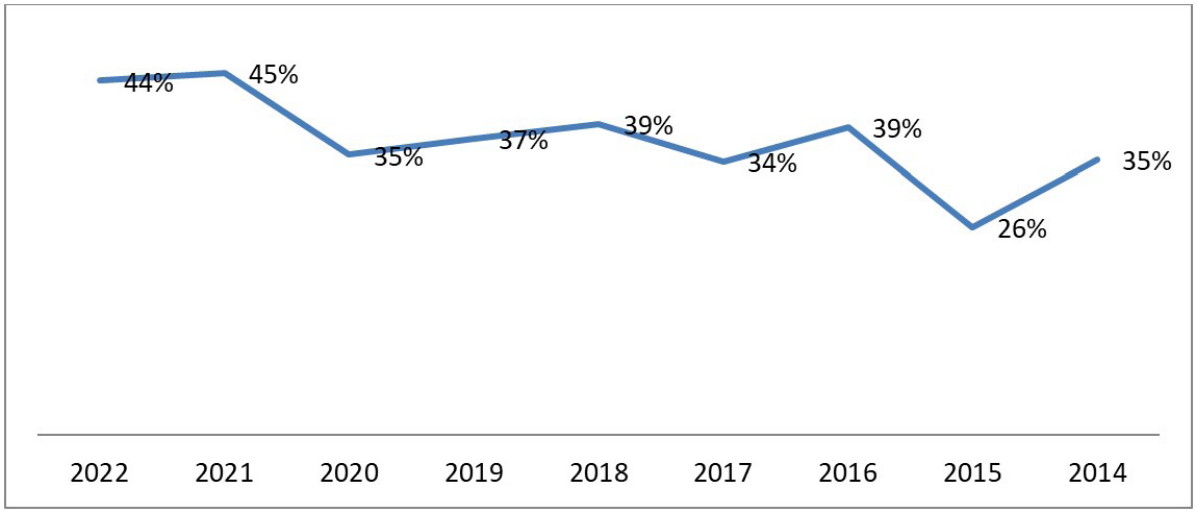

6-3: أسباب اللجوء إلى الواسطة:

وحول أسباب اللجوء إلى الواسطة لمن اضطروا للّجوء لها، أشار 21% من المبحوثين إلى أنّ السبب الأهم في ذلك يعود إلى الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق بسبب الفساد، فيما أشار 18% إلى أنّ السبب الأهم يعود إلى عدم الثقة بنزاهة مقدّمي الخدمات، في حين أنّ 17% أشاروا إلى أنّ أهم سبب يعود إلى الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص، و16% قالوا إنّ ذلك سيسهم في تقصير الوقت بعدم اتّباع الإجراءات البيروقراطية، بينما أشار 14% إلى أنّ أهم سبب هو ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً باللجوء للواسطة، وأشار 11% إلى أنّ السبب يعود إلى اعتبار الوساطة شكلاً من أشكال المساعدة الواجب أن يقدمها لك المعارف. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3-6): أسباب اللجوء إلى الواسطة

	أول أهم سبب	ثاني أهم سبب	ثالث أهم سبب	المعدل
الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص	**%16.3**	%24.3	%22.4	%21.0
عدم الثقة بنزاهة مقدّمي الخدمات	**%11.1**	%17.6	%25.4	%18.0
الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد	**%24.1**	%15.9	%11.5	%17.2
تقصير الوقت بعدم اتّباع الإجراءات البيروقراطية	**%26.2**	%9.0	%11.7	%15.6
ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً باللجوء للواسطة	**%11.6**	%18.8	%12.7	%14.4
شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يقدمها لك المعارف	**%10.8**	%12.4	%10.3	%11.2
لا يوجد اختيار ثانٍ/ لا تقرأ	**%0.0**	%2.1	%6.0	%2.7
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (3-6): أسباب اللجوء إلى الواسطة – المعدل

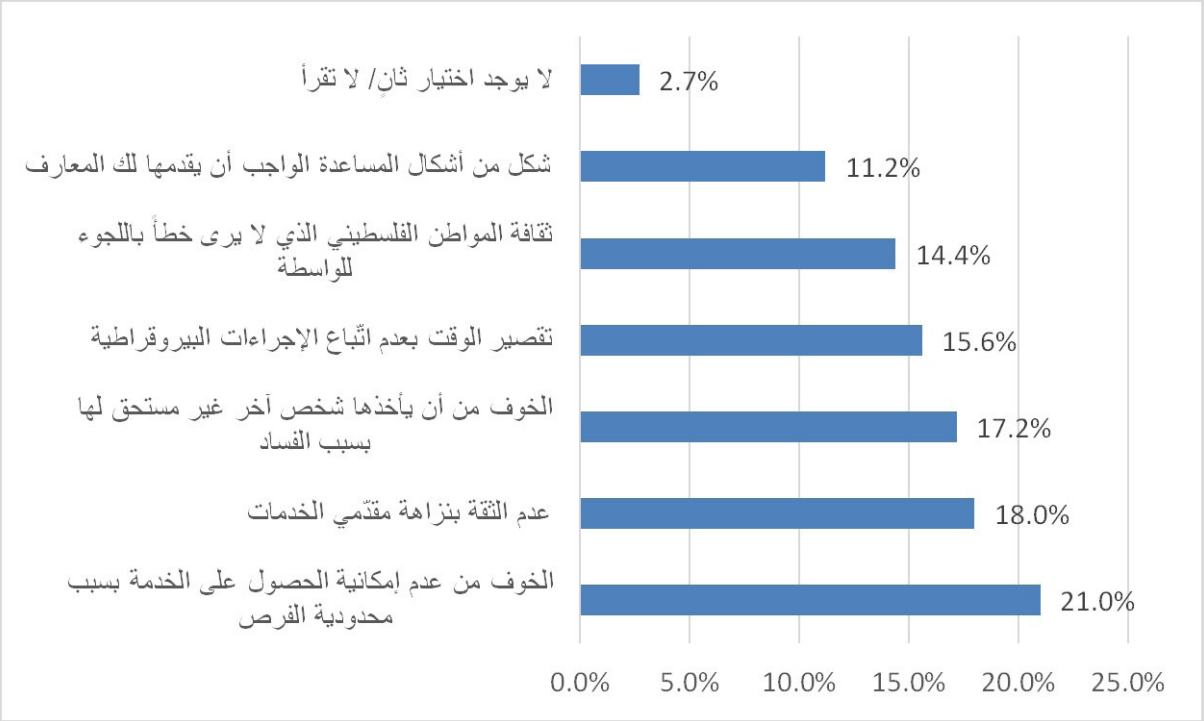

6-4a: الواسطة والمحسوبية في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية العادية

وحول الواسطة في عمليات التعيين والترقية في الوظائف الحكومية العادية، يعتقد 79% من المبحوثين أنّها موجودة مع ملاحظة ارتفاع النسبة في الضفة الغربية مقارنة مع قطاع غزة (93% في الضفة الغربية، 60% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (6-4a): الواسطة والمحسوبية في عملية التعيين والترقية في الوظائف الحكومية العادية

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	**%79.4**	%92.8	%59.8
لا	**%19.4**	%5.7	%39.6
لا رأي/ لا أعرف	**%1.1**	%1.6	%0.5
المجموع	**%100.0**	**%100.0**	**%100.0**

شكل (6-4a): الواسطة والمحسوبية في عملية التعيين والترقية في الوظائف الحكومية العادية

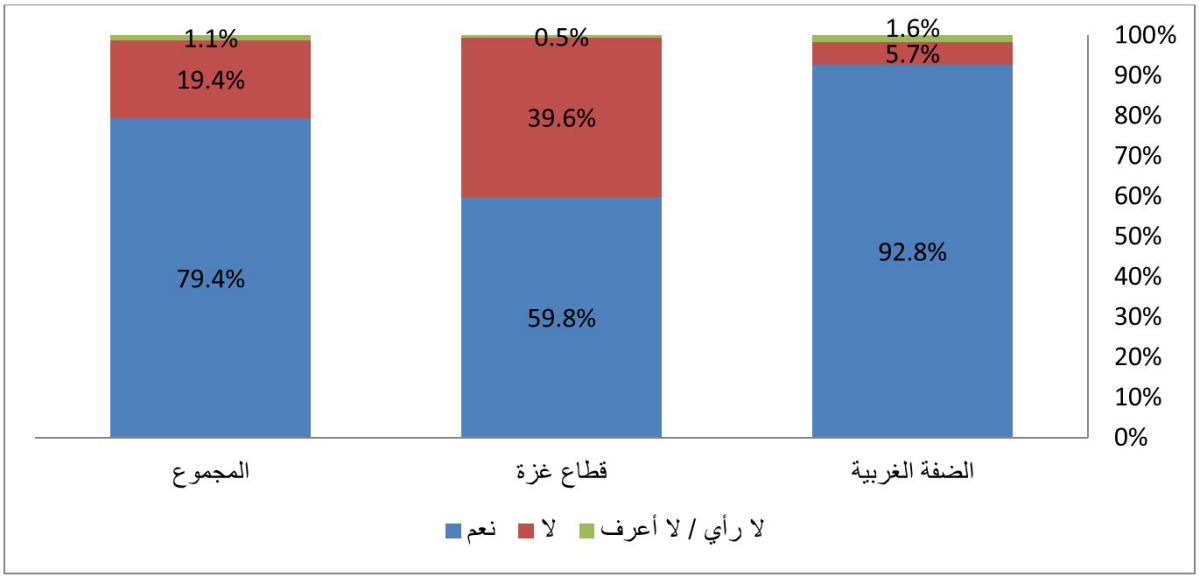

ترتفع نسبة من يعتقدون بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيين والترقية في الوظيفة الحكومية العادية لدى سكان القرى والبلدات إلى 93% مقارنة بسكان المخيمات بنسبة 80% وسكان المدن بنسبة 71%.

6-4b: الواسطة والمحسوبية في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية العليا

يعتقد 83% من المبحوثين أنّ الواسطة والمحسوبية موجودة في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية العليا مع ملاحظة الارتفاع في النسبة في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة (94% في الضفة الغربية، 67% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (6-4b): الواسطة والمحسوبية في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية العليا

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	**%82.8**	%93.6	%66.8
لا	**%15.3**	%4.2	%31.6
لا رأي/ لا أعرف	**%2.0**	%2.2	%1.6
المجموع	**%100.0**	**%100.0**	**%100.0**

غالبية التعيينات العليا في الضفة الغربية تحتاج الى واسطة ومحسوبية (مصالح أشخاص مع الشرعية "الرئيس")، أما في قطاع غزة فهي تحتاج المحسوبية فقط (العلاقة والولاء للحزب).

شكل (6-4b): الواسطة والمحسوبية في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية العليا

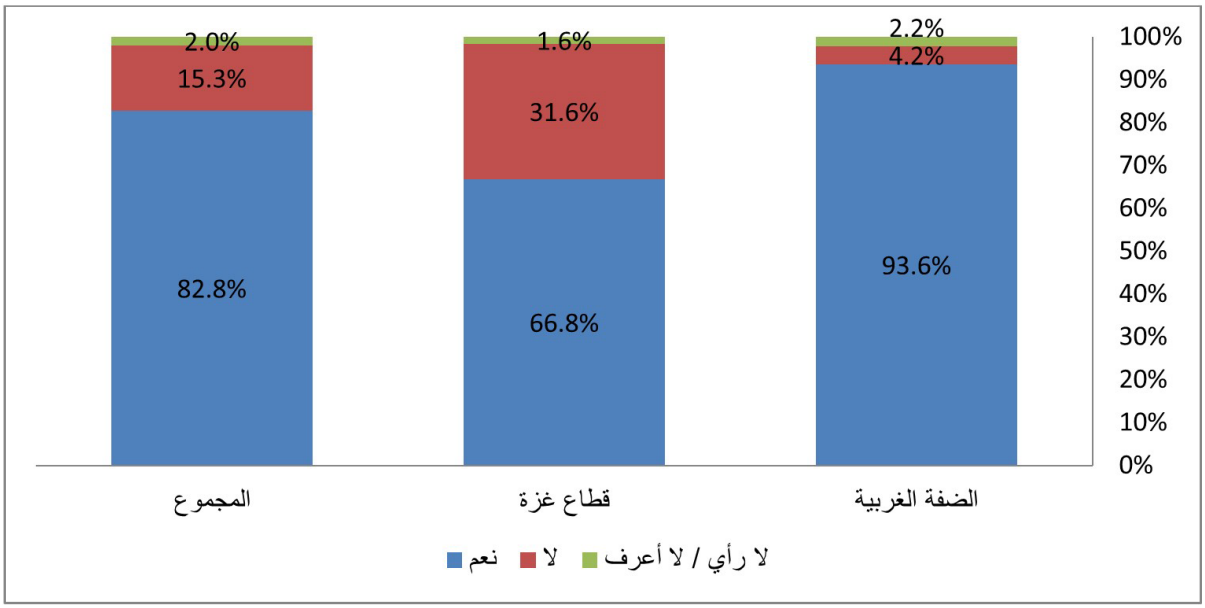

ترتفع نسبة من يعتقدون بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات في الوظائف العليا لدى سكان القرى والبلدات إلى 92% مقارنة بسكان المخيمات بـ 83% وسكان المدن بنسبة 77%.

7. الرشوة وتقديم الهدايا:

7-1: توجّه المواطنين أو أقاربهم لدفع رشوة للحصول على خدمة عامة

تشير النتائج إلى أنّ 24% من المواطنين سبق وأن دفعوا رشوة أو أعطوا هدايا هم أو أحد أقاربهم لموظف عام مقابل الحصول على خدمة عامة، ومن الملاحظ هنا الارتفاع الواضح في النسبة في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية (19% في الضفة الغربية، 31% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي أدناه:

جدول (1-7): توجّه المواطنين أو أقاربهم لدفع رشوة للحصول على خدمة عامة

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	**23.6%**	%18.8	%30.7
لا	**76.4%**	%81.2	%69.3
المجموع	**100.0%**	%100.0	%100.0

وبمقارنة نتائج الاستطلاع بنتائج الأعوام الماضية، يتّضح أنّ هناك ارتفاعاً في نسبة من صرّحوا بأنّهم دفعوا رشوة أو أعطوا هدايا هم أو أحد أقاربهم لموظف عام مقابل الحصول على خدمة عامة، حيث ارتفعت في هذا الاستطلاع إلى 24% مقارنة بمتوسط السنوات الثلاث الماضية.

جدول (7-1a): توجّه المواطنين لدفع رشوة للحصول على خدمة عامة

	2018	2020	2021	2022
نعم	%20	%17	%17	24%
لا	%80	%83	%83	**%76**
المجموع	%100	%100	%100	**%100**

7-2: المجالات والخدمات الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة

وفيما يتعلق بالمجالات والخدمات الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة، تُظهر النتائج أنّ خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية هي الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة بنسبة 26%، أما خدمات الصحة فتحتلّ المرتبة الثانية بنسبة 22% . وفيما يتعلق بخدمات التعليم فقد أشار 19% من المبحوثين إلى أنّها الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة فيها، أما باقي الخدمات فلم تتجاوز نسبة من يرى أنّها الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة 10% من مجموع المبحوثين. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (7-2): المجالات والخدمات الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة

	المجال الأول الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة	المجال الثاني الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة	المجال الثالث الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة	**المعدل**
خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية	**%40.6**	%20.7	%15.4	%25.6
خدمات الصحة	**%23.1**	%23.1	%20.8	%22.3
خدمات التعليم	**%25.0**	%20.4	%12.7	%19.4
خدمات الكهرباء	**%6.5**	%11.8	%13.2	%10.5
خدمات الاتصالات	**%3.1**	%11.4	%15.2	%9.9
خدمات المياه	**%1.7**	%6.9	%13.2	%7.3
لا يوجد اختيار ثانٍ	**%0.0**	%5.6	%9.4	%5.0
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (7-2): المجالات والخدمات الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة – المجال الأول الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة – المعدل

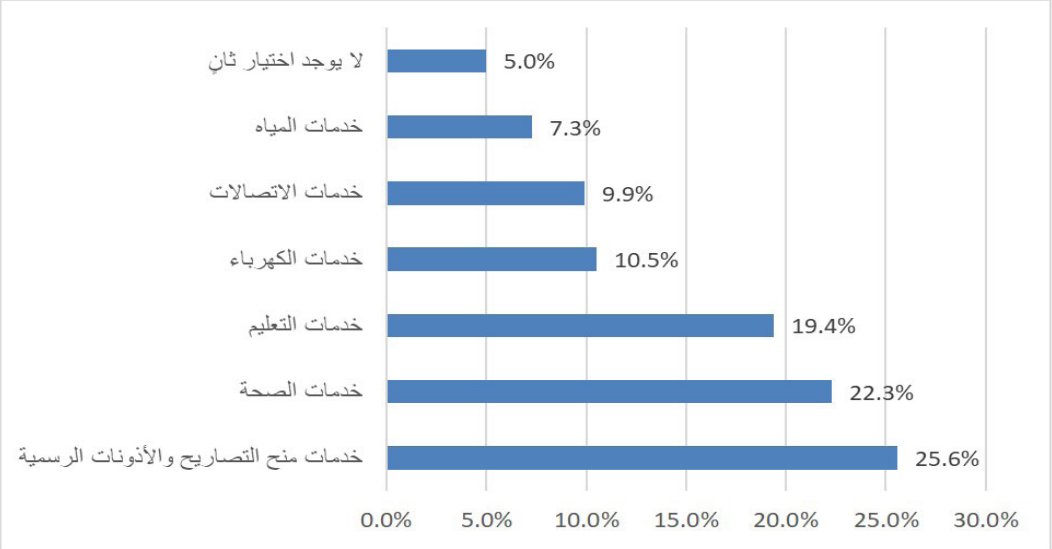

8. دور الإعلام في مكافحة الفساد:

يتناول هذا القسم من الاستطلاع قياس رأي المواطنين حول دور الإعلام في مكافحة انتشار الفساد وأي الوسائل أكثر فعالية.

8-1: تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد عام 2022:

يرى 53% من المبحوثين أنّ دور وسائل الإعلام كان فعّالا أو متوسط الفعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت في العام 2022 (45% في الضفة الغربية، 65% في قطاع غزة)، مقابل 45% يرون أنّه كان ضعيف الفعالية (53% في الضفة الغربية، 35% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (1-8): تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد عام 2220

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
فعّال	**%12.9**	%9.5	%17.9
متوسط الفعالية	**%39.8**	%35.2	%46.6
ضعيف الفعالية	**%45.3**	%52.5	%34.8
لا رأي/ لا أعرف	**%1.9**	%2.8	%0.7
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0

شكل (1-8): تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد عام 2021

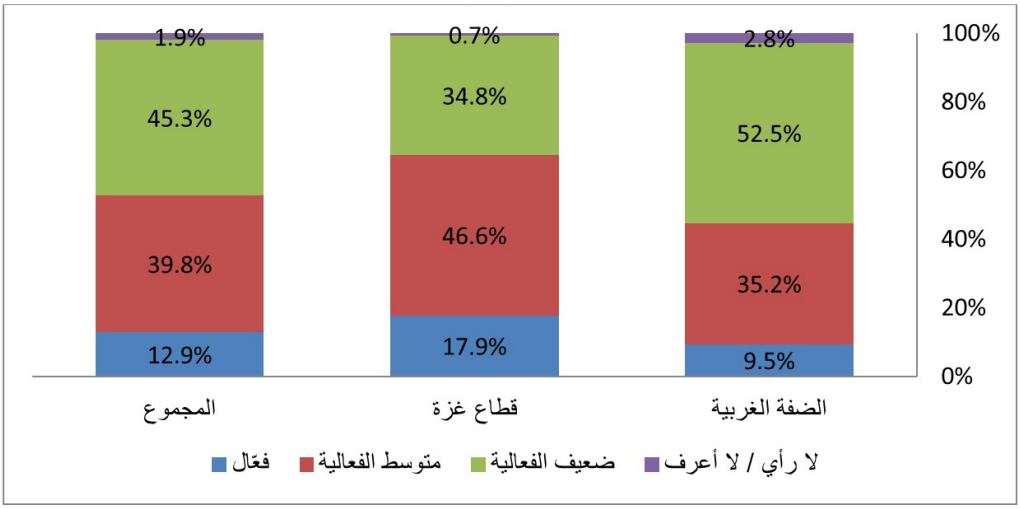

بمقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج الاستطلاعات السابقة، يتبيّن أنّ تقييم المواطنين لفعالية دور الإعلام في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال العام لم يتغيّر بشكل واضح في هذا الاستطلاع عما كان عليه الحال في استطلاعات السنوات السابقة. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي أدناه:

جدول (1a-8): تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد حسب السنوات

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
%12.9	%12.2	%14.2	%11.1	%16.3	%18.8	%14.8	فعّال
%39.8	%38.6	%39.6	%38.1	%39.9	%42.3	%37.0	متوسط الفعالية
%45.3	%48.1	%44.5	%48.0	%41.5	%36.1	%45.6	ضعيف الفعالية
%1.9	%0.9	%1.7	%2.8	%2.3	%2.9	%2.6	لا أعرف
%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100	%100	**المجموع**

2-8: أكثر الوسائل الإعلامية فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت في العام 2022:

تشير نتائج الاستطلاع إلى أنّ 59% من المبحوثين يعتبرون أنّ الإعلام الرقمي (وكالات الإعلام الإلكترونية والإذاعات والفضائيات عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي) كانت أكثر وسائل الإعلام فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال العام 2022 (58% في الضفة الغربية، 61% في قطاع غزة)، يليها الإعلام المرئي بحسب 17% من المبحوثين (19% في الضفة الغربية، 14% في قطاع غزة)، بينما ترى نسبة 15% أنّ الإعلام المسموع كان أكثر فعالية في ذلك (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة). أما الإعلام المقروء فكان أكثر فعالية برأي 6% فقط. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-8): أكثر وسائل الإعلام فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال عام 2022

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
الإعلام المرئي	**%16.6**	%18.5	%13.8
الإعلام المسموع	**%15.1**	%14.6	%15.8
الإعلام المقروء	**%5.7**	%3.4	%9.0
الإعلام الرقمي	**%59.4**	%58.3	%61.1
لا رأي/ لا أعرف	**%3.3**	%5.2	%0.4
المجموع	**%100.0**	**%100.0**	**%100.0**

شكل (2-8): أكثر وسائل الإعلام فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال عام 2022

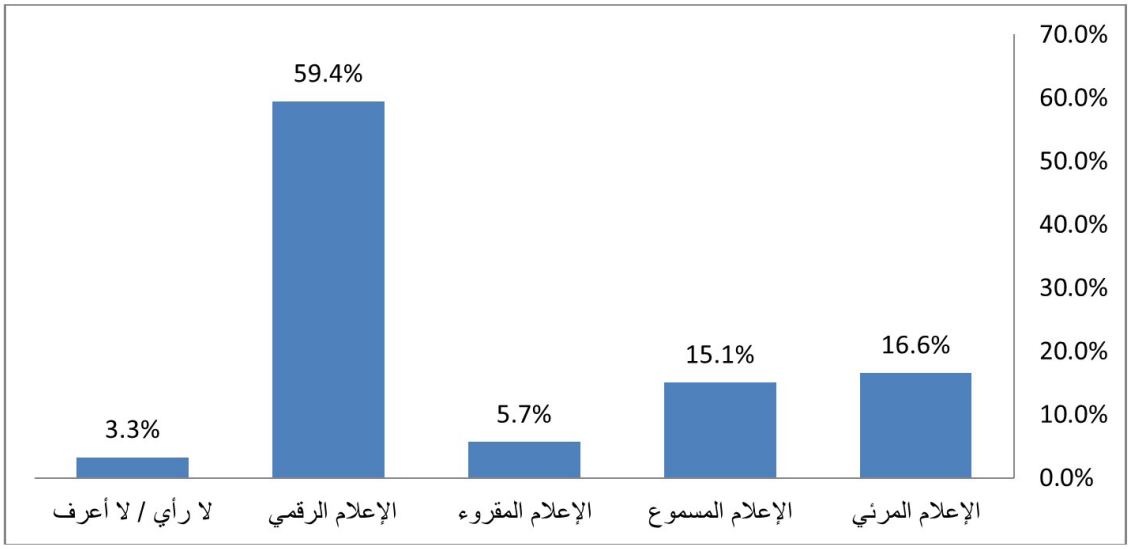

9. الاعتقاد بوجود فساد في القضاء ودور الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد

9-1: الاعتقاد بوجود فساد في السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة «القضاة وأعضاء النيابة والعاملين فيها»)

تُظهر نتائج الاستطلاع أنّ 68% من المبحوثين يعتقدون بوجود فساد في القضاء وبارتفاع واضح في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة (80% في الضفة الغربية، 50% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (1-9): الاعتقاد بوجود فساد في السلطة القضائية

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	**67.8%**	79.8%	50.2%
لا	**26.6%**	13.5%	45.7%
لا رأي/ لا أعرف	**5.6%**	6.6%	4.2%
المجموع	**100.0%**	100.0%	100.0%

شكل (1-9): الاعتقاد بوجود فساد في السلطة القضائية

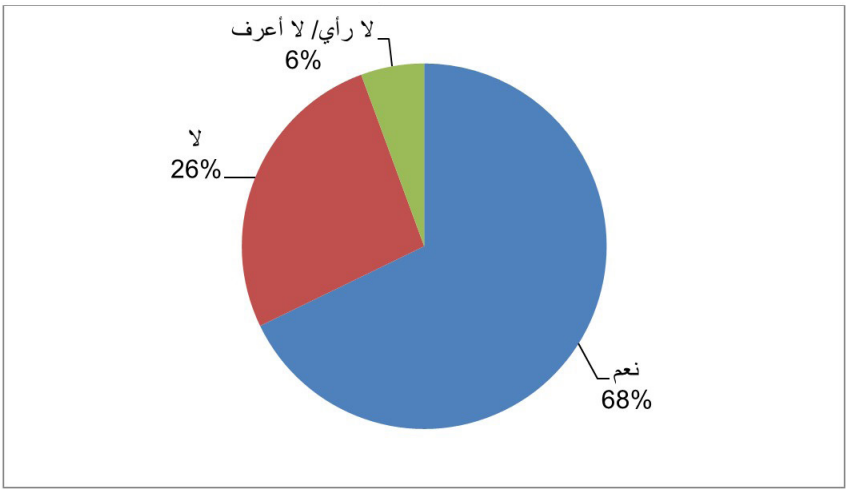

فيما يتعلق بالموقع الجغرافي، ترتفع نسبة من يعتقدون بوجود فساد في السلطة القضائية لدى سكان شمال الضفة إلى 85% مقارنة بوسطها وجنوبها بنسبة 77% لكلٍّ منها. بينما ترتفع تلك النسبة تبعاً لمكان السكن، لدى سكان القرى والبلدات إلى 78% مقارنة بسكان المدن بنسبة 61% وسكان المخيمات بـ 70%. أما وفقاً لكون المستطلعة آراؤهم عاملين أو غير عاملين، فترتفع نسبة من يعتقدون ذلك لدى العاملين إلى 73% مقارنة بـ 63% لغير العاملين.

بالمقارنة مع استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، يتّضح أنّ هناك انخفاضاً في نسبة اعتقاد المواطنين بوجود فساد في السلطة القضائية مقارنة باستطلاع عام 2021، حيث انخفضت النسبة إلى 68% في هذا الاستطلاع مقارنة بـ 76% في استطلاع عام 2021، فيما عادت إلى نفس النسبة تقريباً (68%) التي كانت عليها في استطلاع عام 2020. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (1a-9): الاعتقاد بوجود فساد في السلطة القضائية - نظرة مقارنة

	2020	2021	2022
نعم	68.9%	75.8%	67.8%
لا	24.1%	18.7%	26.6%
لا رأي/ لا أعرف	7.0%	5.5%	5.6%
المجموع	100.0%	100.0%	100.0%

9-1A: استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية (مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ):

تمّ طرح سؤال على المبحوثين في الضفة الغربية حول استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية (مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ)، وأظهرت النتائج أنّ 57% من المبحوثين في الضفة يعتقدون بأنّ هذه الجهات لا تمارس دورها باستقلالية، و33% يعتقدون أنّها تمارس عملها باستقلالية. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-1a): استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية

	الضفة الغربية
نعم	%32.6
لا	%56.8
لا رأي/ لا أعرف	%10.6
المجموع	%100.0

شكل (9-1a): استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية

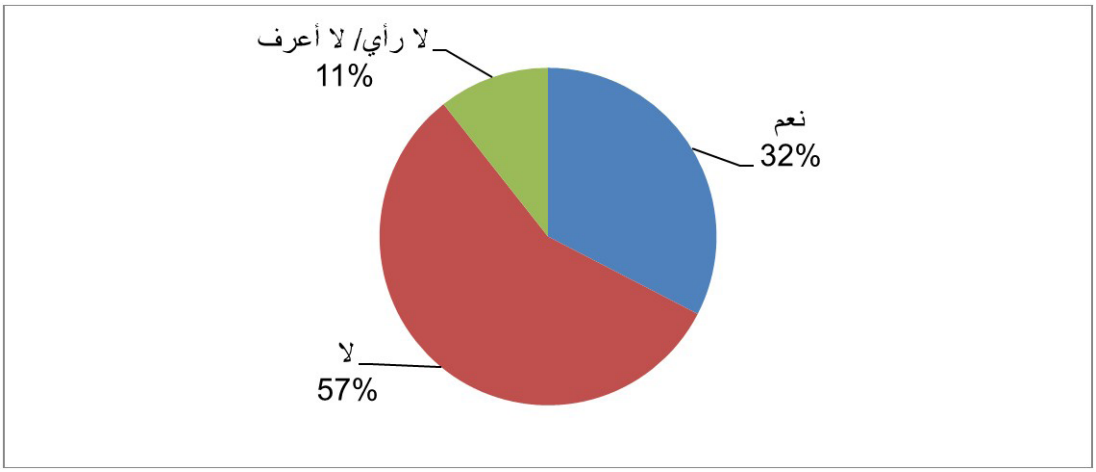

وبمقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج الاستطلاعات السابقة، فهناك ارتفاع واضح في نسبة من يرون بأنّ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية تعمل باستقلالية، حيث وصلت النسبة ولأول مرة إلى 33% مقارنة بمتوسط نتائج استطلاعات السنوات الخمس الماضية الذي بلغ 18% فقط. للمزيد انظر/ي الجدول والشكل البياني أدناه:

جدول (9-1a): استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة- جدول مقارنات

	2017 الضفة الغربية	2018 الضفة الغربية	2019 الضفة الغربية	2020 الضفة الغربية	2021 الضفة الغربية	2022 الضفة الغربية
نعم	%18.4	%15.7	%23.0	%18.8	%15.1	%32.6
لا	%74.6	%79.5	%69.9	%76.9	%78.4	%56.8
لا أعرف	%7.0	%4.8	%7.1	%4.3	%6.5	%10.6
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (9-1a): استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة

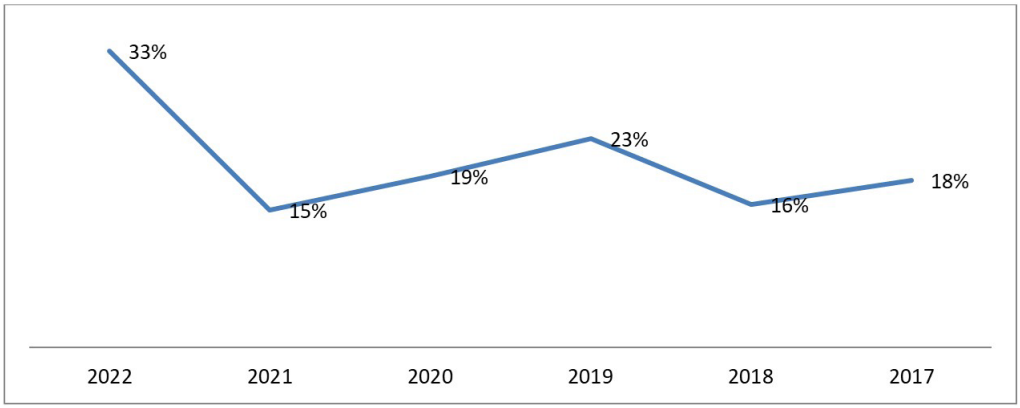

9-2A: الجهات الأكثر تدخّلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد حسب رأي المبحوثين في الضفة:

طُلِبَ من المبحوثين اختيار أكثر جهتين تدخّلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية بعد تزويدهم بأسماء عدد من الجهات الرسمية والسياسية، حيث أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 27% من المبحوثين من الذين يعتقدون بعدم استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد يرون أنّ رئاسة الوزراء والوزراء هي الجهة الأكثر تدخّلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد، تليها الأجهزة الأمنية بنسبة 26%، ثمّ مكتب الرئيس باعتقاد 17%، والمحافظون ورؤساء البلديات برأي 15%، وقادة الأحزاب بحسب 10% من المبحوثين. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-2A): الجهات الأكثر تدخّلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية – الجهة الأولى الأكثر تدخّلاً

	الجهة الأولى الأكثر تدخّلاً	الجهة الثانية الأكثر تدخّلاً	المعدل
رئاسة الوزراء والوزراء	**%30.5**	%23.6	%27.1
الأجهزة الأمنية	**%22.0**	%29.6	%25.8
مكتب الرئيس	**%25.3**	%9.6	%17.4
المحافظون ورؤساء البلديات	**%12.3**	%17.5	%14.9
قادة الأحزاب	**%9.9**	%10.7	%10.3
لا توجد جهة أخرى	**%0.0**	%8.9	%4.5
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0

شكل (9-2A): الجهات الأكثر تدخّلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد حسب رأي المبحوثين في الضفة-المعدّل

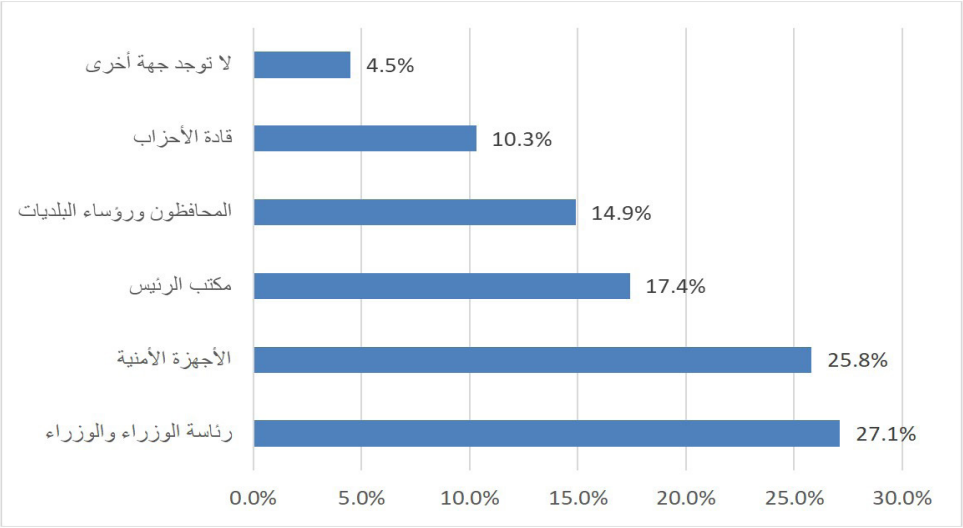

9-3A: تقييم جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة في أداء دورها ومهامها:

يرى 47% من المبحوثين في الضفة الغربية أنّ جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد فعّالة أو متوسطة الفعالية، فيما يرى 49% من المبحوثين أنّ الجهود غير فعّالة. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-3A): فعالية جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة

	الضفة الغربية
فعّالة	%5.7
متوسطة الفعالية	%40.5
غير فعّالة	%49.4
لا رأي/ لا أعرف	%4.4
المجموع	%100.0

شكل (9-3A): فعالية جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة

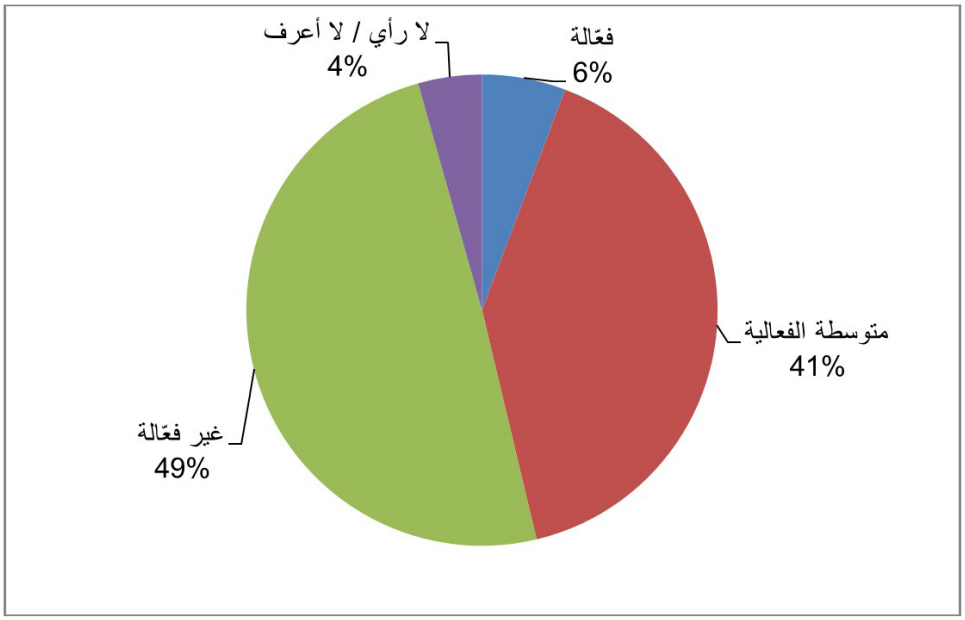

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي باستطلاع عام 2021 في الضفة الغربية، يُلاحَظ الارتفاع الواضح في نسبة من صرّحوا بأنّ جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية فعّالة أو متوسطة الفعالية، حيث ارتفعت النسبة من 35% في استطلاع عام 2021 إلى 47% في هذا الاستطلاع. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (9-3C): فعالية جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية، مقارنة عاميّ 2021-2022

	الضفة الغربية 2021	الضفة الغربية 2022
فعّالة	%3	%6
متوسطة الفعالية	%32	%41
غير فعّالة	%62	%49
لا رأي/ لا أعرف	%3	%4
المجموع	%100	%100

9-1B: استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة:

في هذا الاستطلاع تمّ طرح سؤال على المبحوثين في قطاع غزة حول استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، وديوان الرقابة المالية والإدارية) في قطاع غزة، حيث أظهرت النتائج أنّ 49% من المبحوثين في القطاع يعتقدون بأنّ هذه الجهات تمارس عملها باستقلالية، مقابل 47% منهم يعتقدون أنّ هذه الجهات لا تمارس عملها باستقلالية. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-1B): استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

	قطاع غزة
نعم	%48.5
لا	%47.3
لا رأي/ لا أعرف	%4.2
المجموع	%100.0

شكل (9-1B): استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

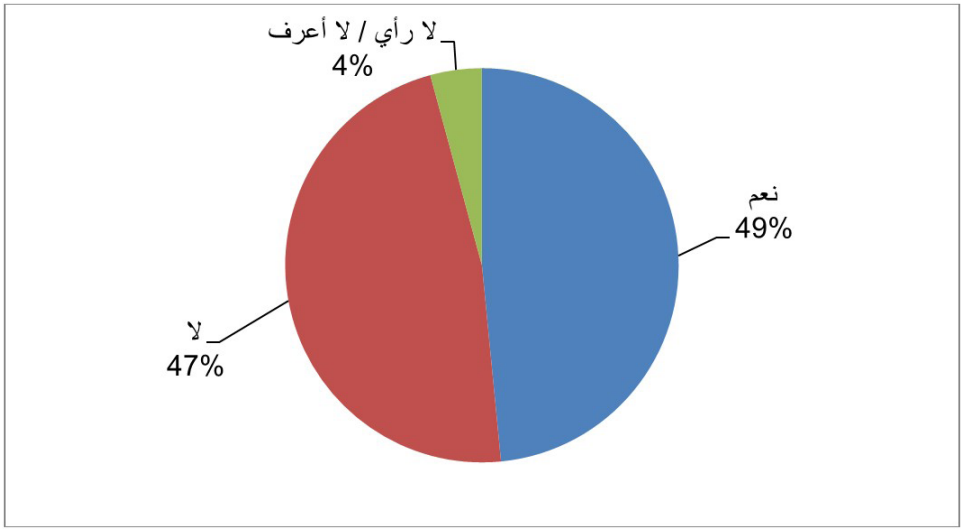

9-2B: الجهات الأكثر تدخّلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة:

طُلبَ من المبحوثين اختيار أكثر جهتين تدخّلاً من الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة بعد تزويدهم بأسماء هذه الجهات، حيث أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 30% من المبحوثين الذين يعتقدون بعدم استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد أنّ الأجهزة الأمنية هي الجهة الأكثر تدخّلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة، يليها النائب العام بنسبة 26% ثمّ كلٌّ من أعضاء المجلس التشريعي وقادة الأحزاب بنسبة 21% لكلٍّ منهما. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-2B): الجهات الأكثر تدخّلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

	الجهة الأولى الأكثر تدخّلاً	الجهة الثانية الأكثر تدخّلاً	المعدّل
الأجهزة الأمنية	**%34.8**	%25.4	%30.1
النائب العام	**%27.0**	%25.0	%26.0
أعضاء المجلس التشريعي	**%20.7**	%21.5	%21.1
قادة الأحزاب	**%16.9**	%25.0	%20.9
جهات أخرى	**%0.7**	%1.0	%0.8
لا توجد جهات أخرى (لا تقرأ)	**%0.0**	%2.1	%1.1
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0

شكل (9-2B): الجهات الأكثر تدخّلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة-المعدّل

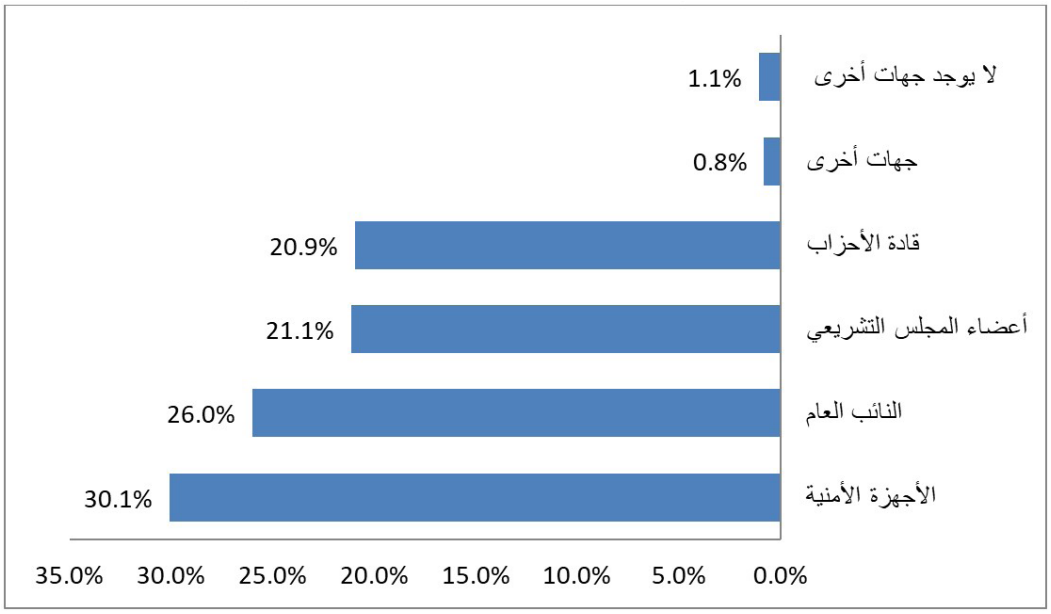

9-3B: تقييم جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة في أداء دورها ومهامها:

يرى 62% من المبحوثين في قطاع غزة أنّ جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد فعّالة أو متوسطة الفعالية، في حين أنّ 37% من المبحوثين يرونها غير فعّالة. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-3B): فعالية جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

	قطاع غزة
فعّالة	%15.2
متوسطة الفعالية	%46.4
غير فعّالة	%36.6
لا رأي/ لا أعرف	%1.8
المجموع	%100.0

شكل (9-3B): فعالية جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

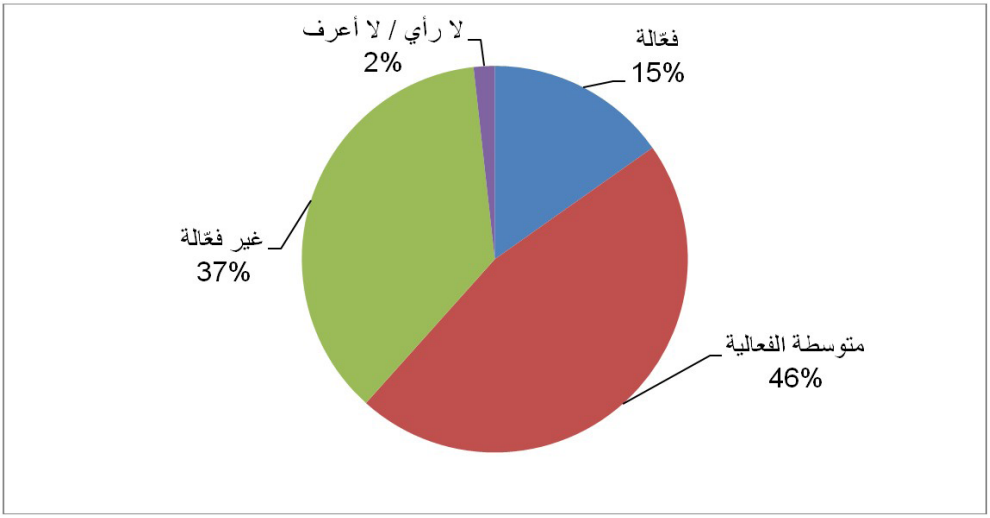

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي باستطلاع عام 2021 في قطاع غزة، يُلاحظ الارتفاع الواضح في نسبة من صرّحوا بأنّ جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة فعّالة أو متوسطة الفعالية، حيث ارتفعت النسبة من 41% في استطلاع عام 2021 إلى 61% في هذا الاستطلاع. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (3D-9): فعالية جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة، مقارنة بين عاميّ 2021-2022

	قطاع غزة 2021	قطاع غزة 2022
فعّالة	%13	%15
متوسطة الفعالية	%28	%46
غير فعّالة	%57	%37
لا رأي/ لا أعرف	%2	%2
المجموع	%100	%100

10. دور منظّمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد:

يرى 47% من المبحوثين أنّ دور منظّمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد فعّال أو متوسط الفعالية (42% في الضفة الغربية، 54% في قطاع غزة)، فيما يرى 51% أنّ دورها غير فعال (55% في الضفة الغربية، 45% في قطاع غزة). للمزيد انظر/ي الجدول والشكل البياني أدناه:

جدول (10): دور منظّمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
فعّالة	**%7.7**	%4.9	%11.9
متوسطة الفعالية	**%38.8**	%36.6	%42.0
غير فعّالة	**%50.7**	%54.5	%45.2
لا رأي/ لا أعرف	**%2.8**	%4.1	%0.9
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0

شكل (10): دور منظّمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد

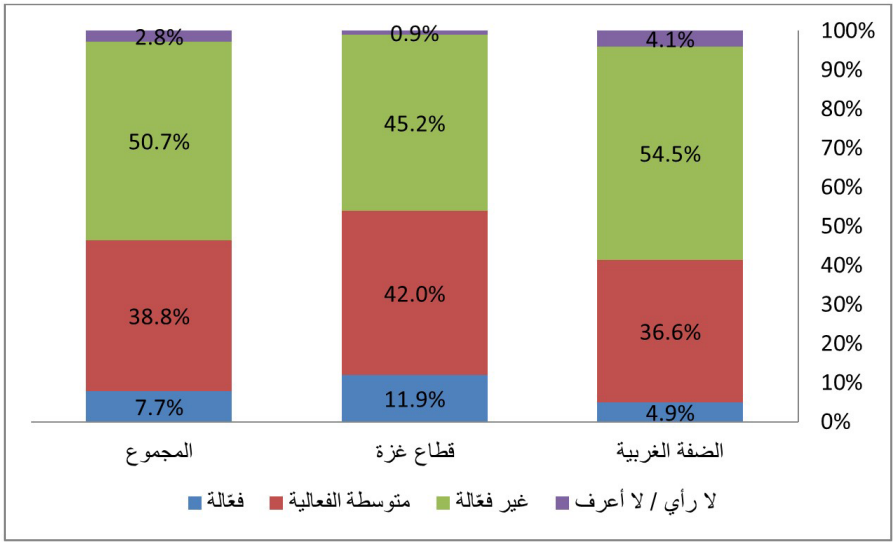

11. الإبلاغ عن الفساد:

11-1: الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد عن حالات فساد يلاحظونها:

يعتقد 39% من المبحوثين بأنّ المواطنين عادة ما يبلغون عن حالات الفساد التي يلاحظونها (33% في الضفة الغربية، 48% في قطاع غزة)، بينما لا يعتقد ذلك ما نسبته 55% من المبحوثين (59% في الضفة الغربية، 51% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (1-11): الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد عن حالات فساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	**%38.9**	%33.1	%47.5
لا	**%55.4**	%58.8	%50.5
لا رأي/ لا أعرف	**%5.6**	%8.1	%2.0
المجموع	**%100.0**	%100.0	%100.0

شكل (1-11): الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد عن حالات فساد

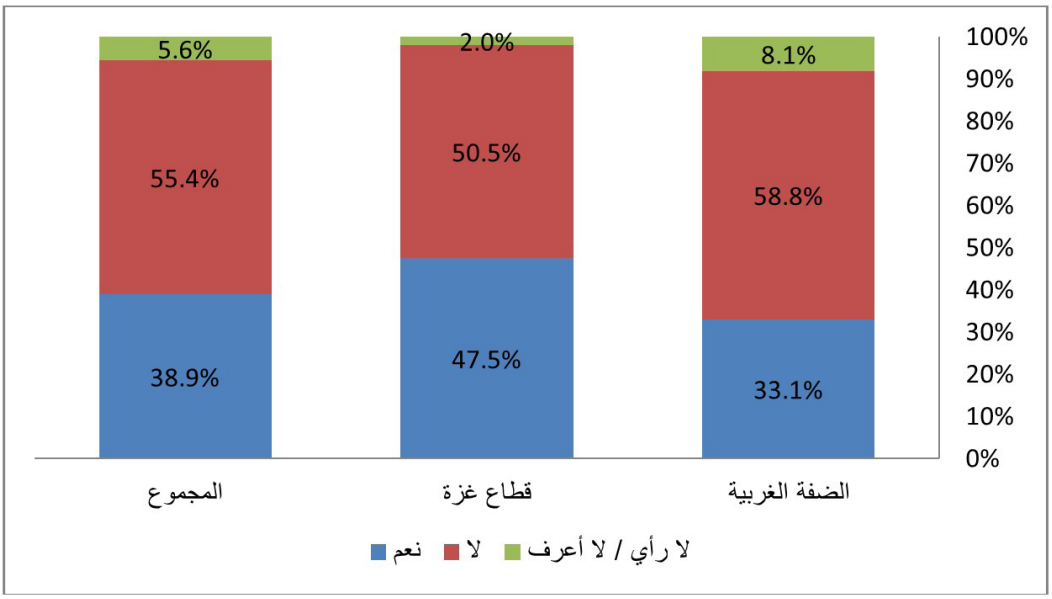

بالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة، هناك ارتفاع في نسبة من يعتقدون بأنّ المواطنين يقومون بالإبلاغ عن حالات الفساد التي يلاحظونها، حيث ارتفعت النسبة إلى 39% في هذا الاستطلاع مقارنة بمتوسط السنوات السابقة (34%) لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (1a-11): الإبلاغ عن الفساد – جدول المقارنات لاستطلاعات ائتلاف أمان السابقة

	2012	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نعم	%39.1	%32	%28.1	%32.7	%35.9	%32.9	%36.3	%31.7	%32.9	%38.9
لا	%57.6	%62.7	%57.4	%57.4	%57.4	%57.8	%53.9	%60.1	%62.9	%55.4
لا أعرف	%3.3	%5.3	%0	%9.9	%6.7	%9.3	%9.8	%8.2	%4.2	%5.6
المجموع	%100	%100	%100	100%	%100	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

11-2: حالات الإبلاغ عن الفساد

11-2a: الإبلاغ عن الفساد كشهود

فيما يتعلق بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد عن جرائم الفساد، أفاد 58% من المبحوثين أنّهم سيقومون بالإبلاغ كشهود لو حصل وتعرّضوا لحالات فساد (54% في الضفة الغربية، 65% في قطاع غزة)، مقابل 42% منهم أشاروا إلى أنّهم لن يبلغوا (46% في الضفة الغربية، 35% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (11-2a): الإبلاغ عن فعل فساد كشهود

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	**%58.2**	%53.7	%64.7
لا	**%41.8**	%46.3	%35.3
المجموع	**%100.0**	**%100.0**	**%100.0**

شكل (11-2a): الإبلاغ عن فعل فساد كشهود

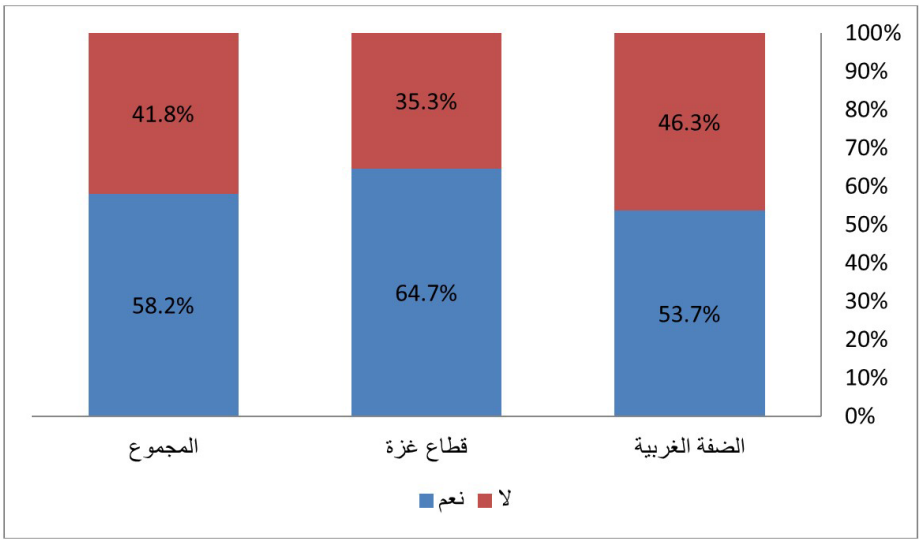

وبالمقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، يتضح أنّ هناك انخفاضاً واضحاً في هذا الاستطلاع في نسبة من صرّحوا بأنّهم سيقومون بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد كشهود عن حالات فساد من الممكن أن يلاحظوها مقارنة بمتوسط السنوات السابقة (66%) لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (11-2a): الإبلاغ عن الفساد كشاهد في حال التعرّض لحالة فساد وفقاً لانطباعات المواطنين حسب السنوات

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نعم	%69.2	%69	%68.4	%67	%76.7	%65.6	%62.4	%67.0	%60.4	%54.4	%58.2
لا	%27.6	%31	%27.1	%33	%23.3	%34.4	%37.6	%33.0	%39.6	%43.9	%41.8
لا أعرف	%3.2	----	%4.5	----	----	----	----	----	----	%1.7	----
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

11-2b: الإبلاغ عن الفساد كضحية

أما بخصوص الإبلاغ عن حالة الفساد كضحية، أشار 65% من المبحوثين إلى أنّهم سيقومون بالإبلاغ عن فعل فساد في حال كانوا ضحايا (63% في الضفة الغربية، 68% في قطاع غزة)، مقابل 35% منهم صرّحوا بأنّهم لن يبلغوا عن ذلك (37% في الضفة الغربية، 32% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (11-2b): الإبلاغ عن فعل فساد كضحايا

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	**%65.3**	%63.3	%68.3
لا	**%34.7**	%36.7	%31.7
المجموع	**%100.0**	**%100.0**	**%100.0**

شكل (11-2b): الإبلاغ عن فعل فساد كضحايا

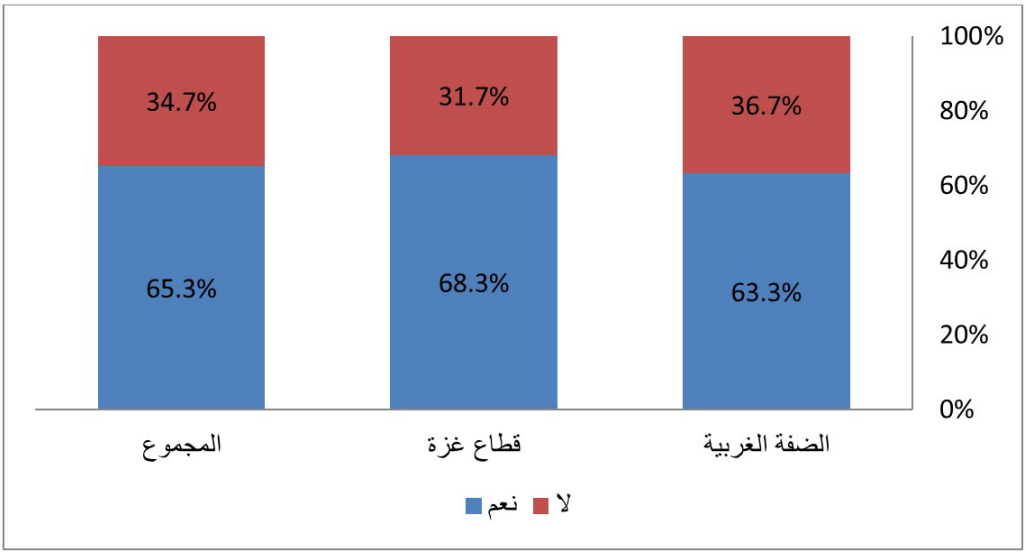

وبالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة، يظهر أنّ هناك انخفاضاً في نسبة من صرّحوا بأنّهم سيقومون بالإبلاغ عن الفساد في حال كانوا ضحايا في هذا الاستطلاع مقارنة بالاستطلاعات السابقة منذ عام 2012. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (11-2b): الإبلاغ عن فعل الفساد كضحايا

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نعم	%73.3	%68	%74.9	%79	%77.2	%60.4	%70.6	%76.9	%71.4	%70.6	%65.3
لا	%22.9	%31	%21.1	%21	%22.8	%39.6	%29.4	%23.1	%28.6	%28.1	%34.7
لا أعرف	%3.8	---	%3.9	---	---	---	---	----	----	%1.3	----
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

3-11: رأي المواطنين حول الإبلاغ عن الفساد

يرى 31% من المبحوثين أنّ الإبلاغ عن الفساد حقٌّ للمواطن وهو حرٌّ في ممارسته (37% في الضفة الغربية، 22% في قطاع غزة)، بينما يرى 54% أنّه واجب عليه القيام به بموجب القانون (54% في الضفة الغربية، 67% في قطاع غزة)، في حين اعتبره 10% ممارسة غير محبذة في المجتمع. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول 3-11: رأي المواطنين حول الإبلاغ عن الفساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
حقٌّ لك أنت حرٌّ في ممارسته	**30.8%**	37.0%	21.7%
واجب عليك القيام به بموجب القانون	**59.1%**	54.1%	66.5%
ممارسة غير محبذة في المجتمع (وشاية... إلخ)	**10.1%**	8.8%	11.8%
المجموع	**100.0%**	100.0%	100.0%

شكل 3-11: رأي المواطنين حول الإبلاغ عن الفساد

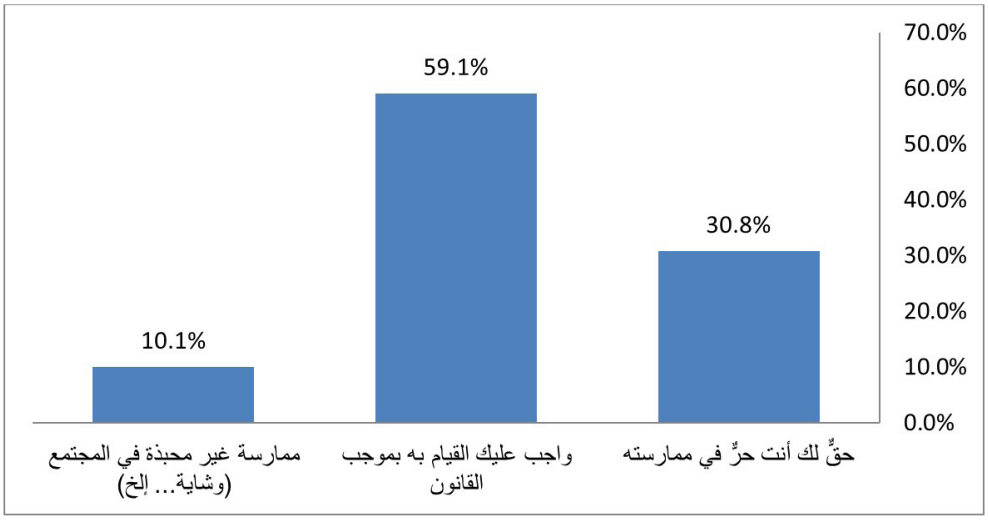

بالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة، هناك ارتفاع في نسبة من يعتقدون بأنّ الإبلاغ عن الفساد واجب على المواطنين القيام به بموجب القانون في هذا الاستطلاع مقارنة بالاستطلاعات السابقة منذ عام 2016. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (3a-11): رأي المواطنين حول الإبلاغ عن الفساد – جدول المقارنات لاستطلاعات ائتلاف أمان السابقة

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
حقٌّ لك أنت حرٌّ في ممارسته	%61.4	%27	%31.8	%26	%38.2	%41.5	%42.1	%43.0	%45.1	%39.2	%30.8
واجب عليك القيام به بموجب القانون	%34.6	%68	%61	%70	%55.5	%52.1	%53.4	%53.3	%45.8	%49.6	%59.1
وشاية لا يجب ممارستها	%2.4	%5.1	%2.2	%4	%6.2	%6.4	%4.5	%3.7	%9.1	%9.6	%10.1
لا أعرف	%1.6	---	%4.9	---	---	---	---	---	---	%1.6	---
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

12. أسباب عدم الإبلاغ عن الفساد:

تمّ طرح سؤال على المبحوثين حول الأسباب التي تقف حائلاً أمام الإبلاغ عن الفساد، وتمّ تزويدهم بقائمة من هذه الأسباب ليختاروا الأسباب الثلاثة الأكثر تأثيراً منها، حيث أشارت النتائج إلى أنّ السبب الأول الأكثر إعاقة للإبلاغ عن الفساد هو عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود بنسبة 16% يلي ذلك الخوف من الانتقام برأي 13%، ثمّ عدم القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن تتخذ الإجراءات بحقّ الفاسدين وسبب عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله (11% لكلٍّ منها)، أما الأسباب الأخرى فتعتبر الأقل تأثيراً بعد حصولها على 10% أو أقلّ لكلٍّ منها. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (12): الأسباب التي تعيق الإبلاغ عن الفساد

	السبب الأول الأكثر إعاقة	السبب الثاني الأكثر إعاقة	السبب الثالث الأكثر إعاقة	المعدل
عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود	**%21.0**	%16.3	%10.7	%16.0
الخوف من الانتقام	**%11.2**	%13.5	%14.1	%12.9
عدم القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين	**%9.9**	%12.0	%12.2	%11.4
عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله	**%20.8**	%6.0	%6.9	%11.3
القناعة بعدم وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد والفاسدين	**%4.8**	%10.4	%15.8	%10.4
عدم القدرة على إثبات حالة الفساد	**%6.8**	%12.4	%10.7	%10.0
عدم معرفة من هي الجهة المخوّلة باستقبال شكاوى الفساد	**%14.7**	%7.5	%7.1	%9.8
ضعف وحدات الشكاوى في المؤسسات العامة الفلسطينية	**%6.0**	%10.6	%11.6	%9.4
القناعة بأنّ الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية	**%3.6**	%8.4	%6.4	%6.2
عدم وجود سجلات عامة متاحة للمواطنين	**%0.9**	%2.8	%4.3	%2.7
المجموع	**100.0%**	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (12): الأسباب التي تعيق الإبلاغ عن الفساد – المعدّل

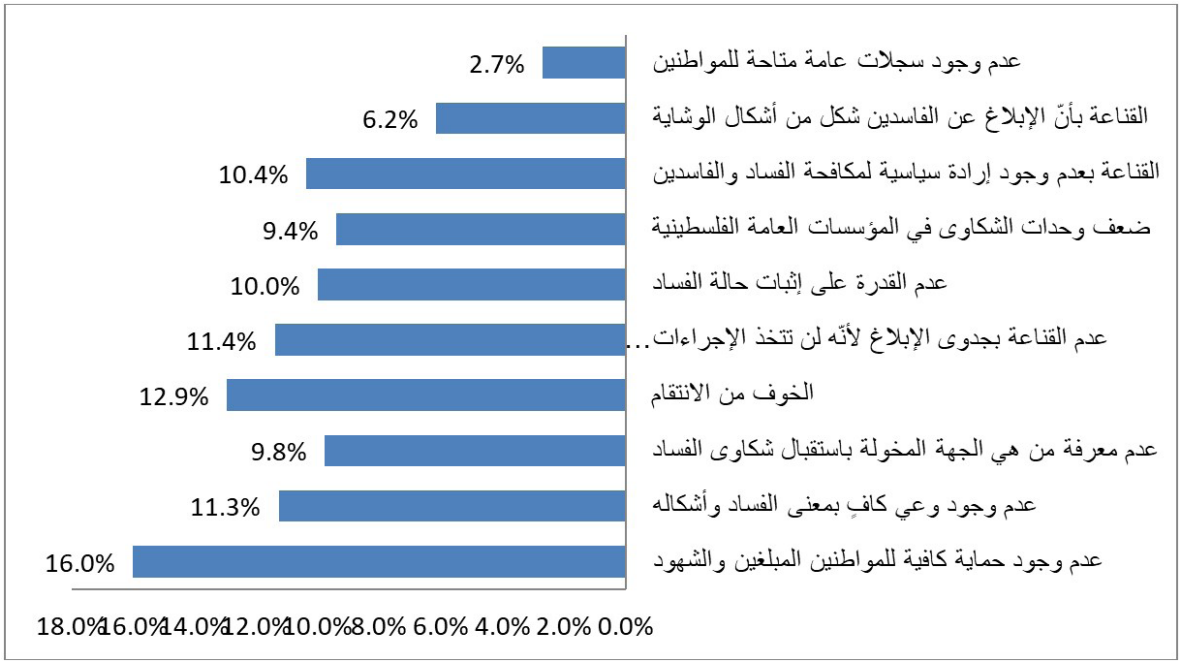

13. جهود مكافحة الفساد:

13-1: الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

وحول الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في فلسطين، أشار 85% من المبحوثين إلى أنّها غير كافية (91% في الضفة الغربية، 75% في قطاع غزة)، فيما قال 13% فقط إنّها كافية (6% في الضفة الغربية مقابل 25% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (13-1): الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
كافية	**13.3%**	%5.5	%24.9
غير كافية	**84.5%**	%91.3	%74.6
لا رأي/ لا أعرف	**2.1%**	%3.2	%0.5
المجموع	**100.0%**	%100.0	%100.0

شكل (13-1): الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في فلسطين

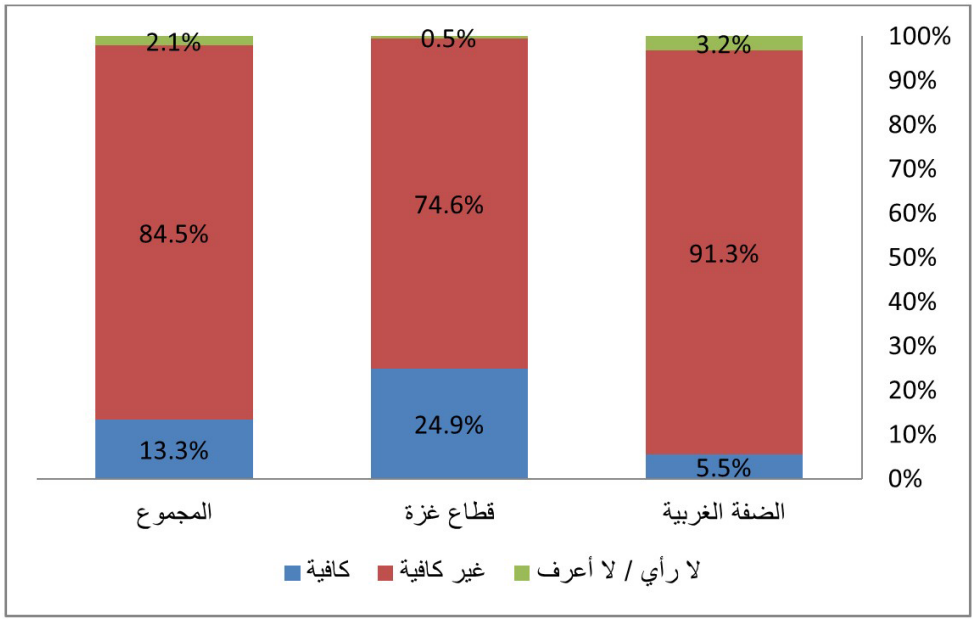

ترتفع نسبة من يعتقدون بأنّ جهود مكافحة الفساد في فلسطين غير كافية لدى سكان جنوب الضفة إلى 96% مقارنة بشمالها بـ 87% ووسطها بـ 91%، ولدى سكّان القرى والبلدات والمخيمات بنسبة 88% لكلٍ منها مقارنة بسكان المدن بنسبة 81%، كما ترتفع لدى العاملين في القطاع الخاص إلى 87% مقارنة بالعاملين في القطاع الحكومي بنسبة 82%.

وبالمقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، ما زالت الغالبية تعتبر أنّ الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (13-1a): الجهود المبذولة لمكافحة الفساد حسب السنوات

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
كافية	%10.6	%21.8	%12.7	%14.2	%11.6	%18.5	%14.7	%13.3
غير كافية	%80.2	%72.8	%81.7	%83.2	%83.8	%79.5	%84.2	%84.5
لا اعلم	%9.2	%5.4	%5.6	%2.5	%4.6	%2.0	%1.1	%2.1
المجموع	%100	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

13-2: أسباب إعاقة الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

وفيما يتعلق بأسباب إعاقة الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في فلسطين حسب رأي من يعتقدون بأنّ هذه الجهود غير كافية، اعتبر 36% أنّ أهم سبب يعود الى ضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة (37% في الضفة الغربية، 35% في قطاع غزة)، يلي ذلك ضعف الإرادة السياسة في مساءلة ومحاسبة الفاسدين بنسبة 31% (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة)، فيما أشار 27% من المبحوثين إلى أنّ أهم سبب يعود إلى كون العقوبات التي تطبّق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة (24% في الضفة الغربية، 29% في قطاع غزة)، كذلك فقد أشار 8% إلى أنّ ذلك يعود إلى افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-13): أسباب إعاقة الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
ضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة	**35.8%**	%36.5	%34.5
ضعف الإرادة السياسية في مساءلة ومحاسبة الفاسدين	**30.9%**	%31.1	%30.3
العقوبات التي تطبّق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة	**25.6%**	%24.1	%28.5
افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة	**7.7%**	%8.3	%6.7
المجموع	**100.0%**	%100.0	%100.0

شكل (2-13): أسباب إعاقة الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

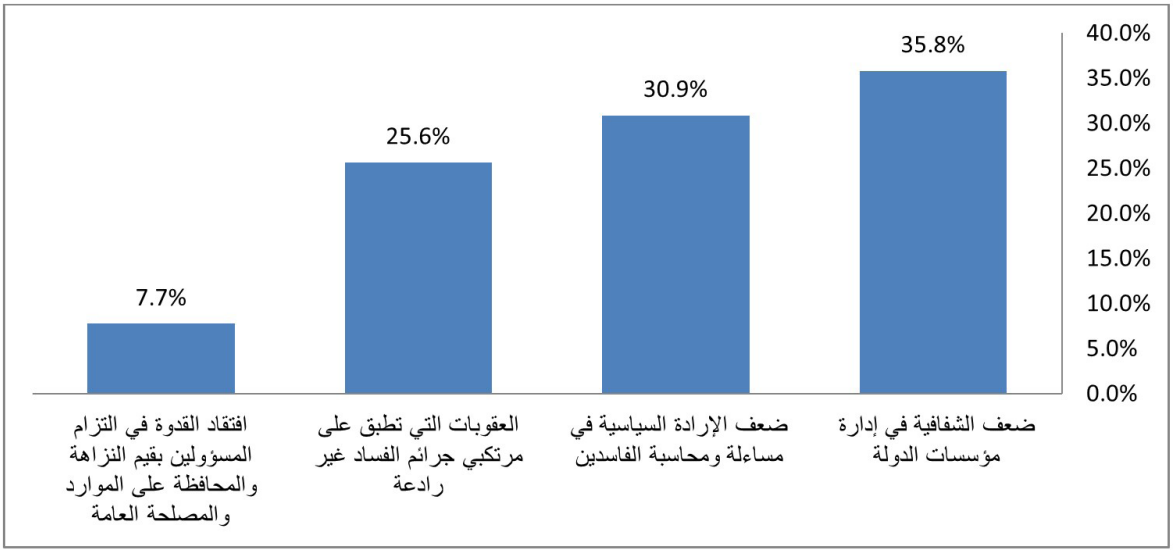

14. التغيّر في مستوى الفساد:

يتناول هذا الجزء من الاستطلاع قياسَ رأي المواطنين وانطباعاتهم حول التغيّر الحاصل في مستوى انتشار الفساد خلال العام 2022 وتوقعاتهم لعام 2023.

14-1: التغيّر في مستوى الفساد لعام 2022:

يرى 48% من المبحوثين أنّ الفساد ازداد في عام 2022 (59% في الضفة الغربية، 32% في قطاع غزة)، مقابل 18% من المبحوثين قالوا إنّ مستوى انتشار الفساد قد انخفض (7% في الضفة الغربية، 33% في قطاع غزة). فيما أشار 32% من المبحوثين إلى أنّه لم يتغير (31% في الضفة الغربية، 34% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (14-1): الاعتقاد بحصول تغيّر على مستوى انتشار الفساد خلال العام 2022

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم، ازداد	**%47.9**	%58.6	%32.1
نعم، انخفض	**%17.7**	%7.4	%32.9
لم يتغير	**%32.0**	%30.7	%34.0
لا رأي/ لا أعرف	**%2.4**	%3.2	%1.1
المجموع	**%100.0**	**%100.0**	**%100.0**

شكل (14-1): الاعتقاد بحصول تغيّر على مستوى انتشار الفساد خلال العام 2022

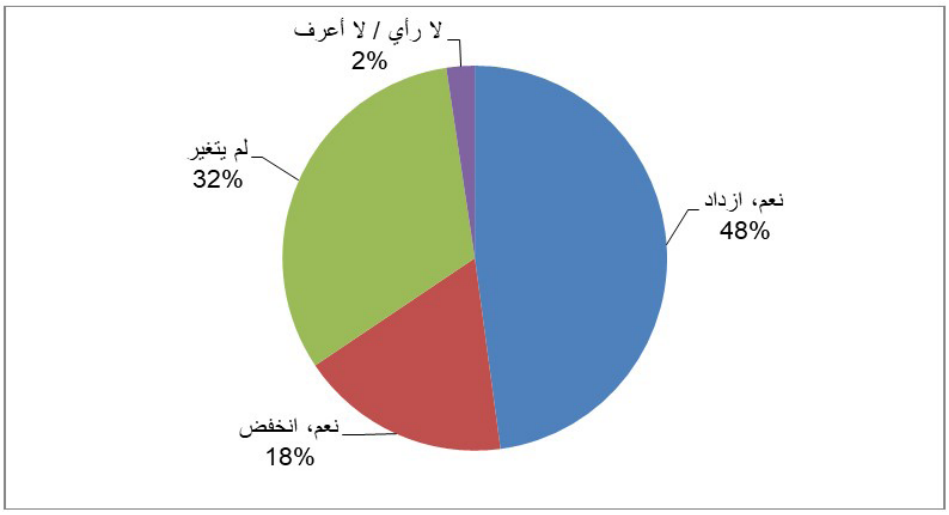

وبمقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، انخفضت نسبة من يعتقدون بأنّ مستوى انتشار الفساد قد ازداد لتصل إلى 48% في هذا الاستطلاع مقارنة بمتوسط الاستطلاعات السابقة البالغ 55%. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (14-1a): الاعتقاد بحصول تغيّر على مستوى انتشار الفساد حسب السنوات

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نعم، ازداد	%52.4	%54.1	%51	%54.9	%54.6	%66.5	%52.7	%53.3	%58.2	%47.9
نعم، انخفض	%18.2	%11.9	%11	%15.2	%15.9	%10.6	%11.7	%13.9	%11.4	%17.7
لم يتغير	%26.5	%30.8	%33	%26.8	%27.0	%21.1	%32.0	%29.3	%29.0	%32.0
لا أعرف	%2.9	%3.2	%6	%3.1	%2.6	%1.9	%3.7	%3.4	%1.4	%2.4
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (14-1a): الاعتقاد بازدياد مستوى انتشار الفساد حسب السنوات

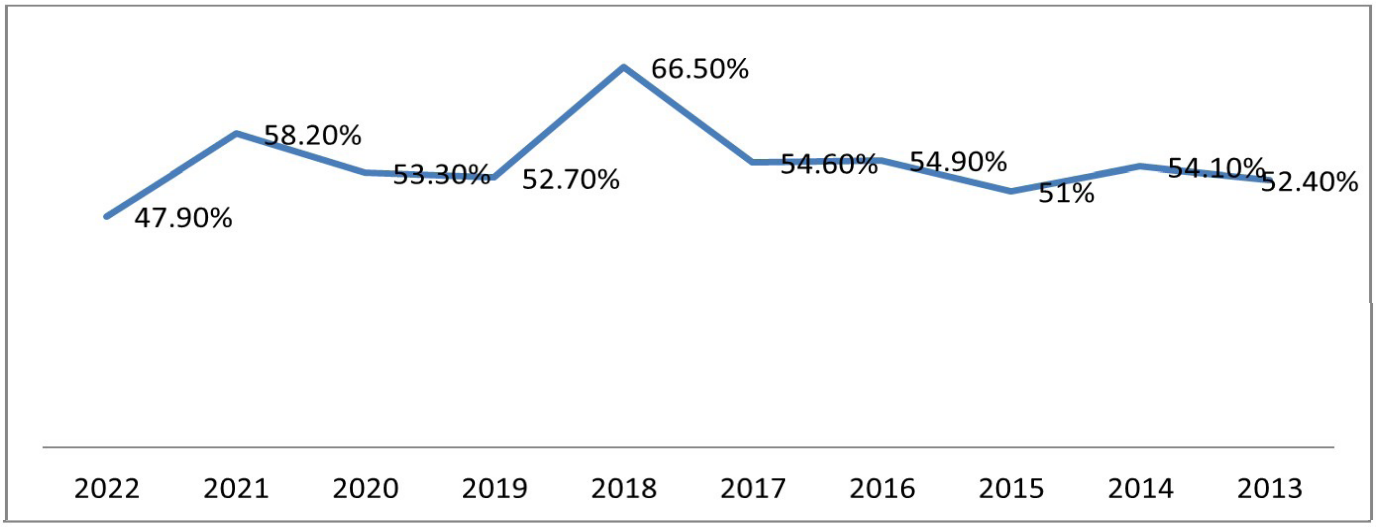

14-2: التوقّعات لمستوى انتشار الفساد لعام 2023

بخصوص التوقّعات المستقبلية للمواطنين حول مستوى انتشار الفساد للعام 2023، فإنّ 49% من المبحوثين يعتقدون أنّه سيزداد (63% في الضفة الغربية، 29% في قطاع غزة)، مقابل 13% فقط قالوا إنّه سينخفض (3% في الضفة الغربية، 27% في قطاع غزة)، بينما أشار 27% إلى أنّ مستوى الفساد سيبقى كما هو (21% في الضفة الغربية، 37% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (14-2): التوقّعات لمستوى انتشار الفساد لعام 2023

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
سينخفض	**%12.7**	%2.7	%27.2
سيزداد	**%49.2**	%63.2	%28.6
سيبقى كما هو	**%27.3**	%20.9	%36.7
لا رأي/ لا أعرف	**%10.8**	%13.1	%7.4
المجموع	**%100.0**	**%100.0**	**%100.0**

شكل (14-2): التوقّعات لمستوى انتشار الفساد لعام 2320

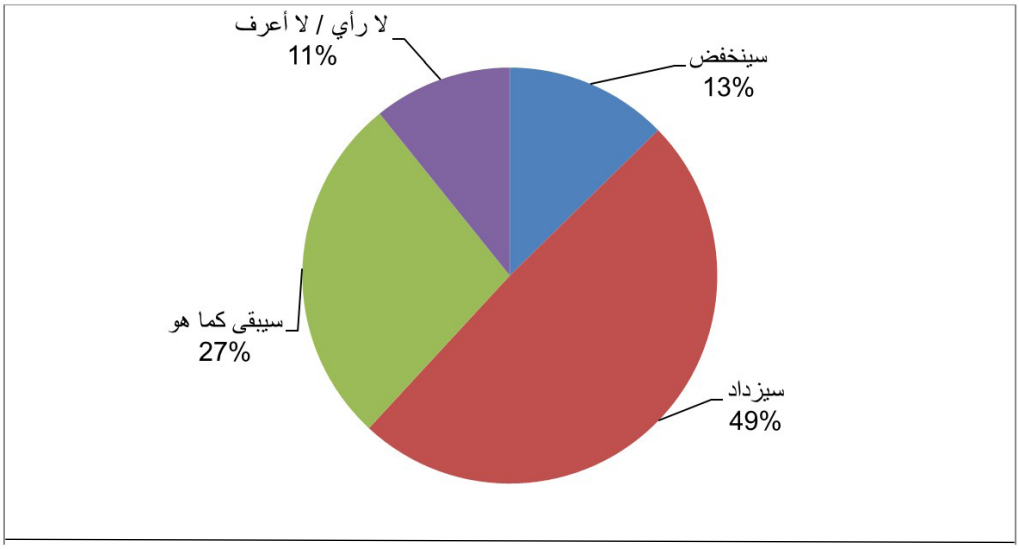

وبمقارنة نتائج هذا الاستطلاع بنتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، ما زالت توقعات المبحوثين المستقبلية غير متفائلة حول انخفاض انتشار مستوى الفساد للعام 2023 إلّا أنّ نسبة الذين يتوقعون أنّ الفساد سيزداد انخفضت بمقدار 7 نقاط مقارنة بمتوسط علامات السنوات السابقة (49% مقابل 56%). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (14–2a): التوقّعات لمستوى انتشار الفساد – مقارنة لنتائج الاستطلاع مع السنوات السابقة

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
سينخفض	%12.8	%13.1	%9.1	%11.0	%13.9	%13.2	%12.7
سيزداد	%52.1	%50.2	%61.8	%59.6	%54.8	%58.9	%49.2
سيبقى كما هو	%27.1	%28.0	%22.9	%21.9	%21.3	%23.4	%27.3
لا أعرف	%8	%8.7	%6.2	%7.5	%10.0	%4.5	%10.8
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (14–2a): التوقّعات بازدياد مستوى انتشار الفساد – مقارنة لنتائج الاستطلاع مع السنوات السابقة

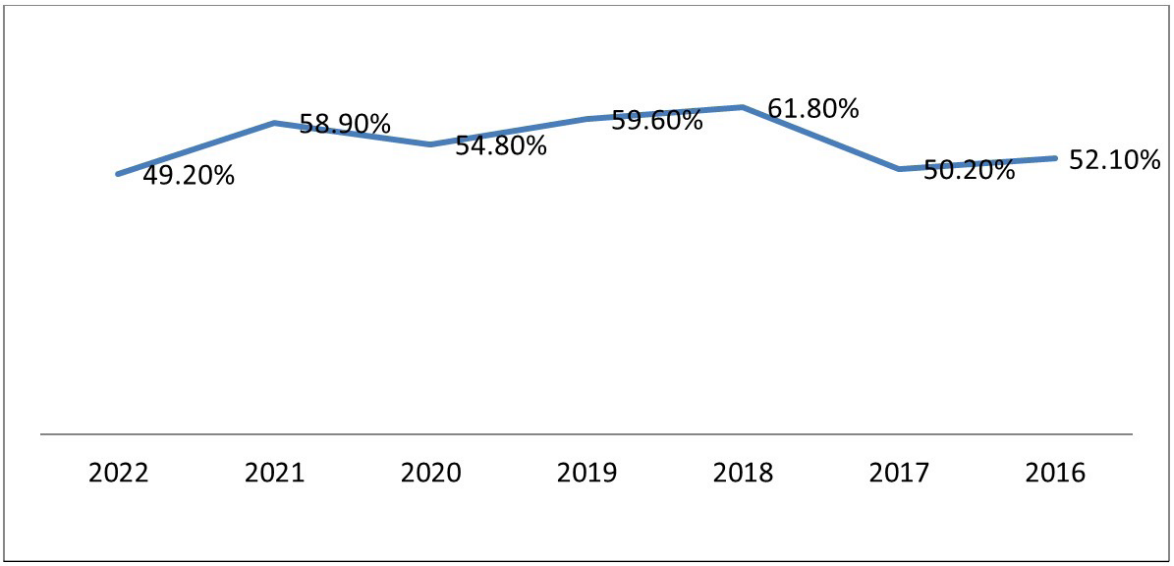

◄ ملحق رقم 1: استمارة الاستطلاع

استطلاع رأي المواطنين حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2022

معلومات عامة

Ques رقم الاستمارة: _____ **Res** رقم الباحث: _____

Region المنطقة: 1) الضفة الغربية 2) قطاع غزة

District المحافظة:

1. جنين 2. طوباس 3. طولكرم 4. قلقيلية 5. سلفيت 6. نابلس 7. رام الله
8. القدس 9. أريحا 10. بيت لحم 11. الخليل 12. شمال غزة 13. غزة
14. الوسطى 15. خانيونس 16. رفح

Loc رقم موقع العمل (التجمع السكني): _____

Place مكان السكن: 1. مدينة 2. قرية/ بلدة 3. مخيم

العيّنة

Gender الجنس: 1. ذكر 2. أنثى

رقم الفرد	18 سنة فأكثر ابتداءً بالأكبر سناً	العمر	الرقم المتسلسل للأسرة														
			1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
1			1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2			2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1
3			3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3
4			4	3	2	1	4	3	2	1	4	3	2	1	4	3	2	1
5			5	4	3	2	1	5	4	3	2	1	5	4	3	2	1	4
6			6	5	4	3	2	1	6	5	4	3	2	1	6	5	4	3

سؤال (1) أولويات المواطن الفلسطيني

يواجه المجتمع الفلسطيني والحكومة العديد من التحديات التي تحتاج بذل جهود لمعالجتها. برأيك، ما هي المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية الأولى لمعالجتها؟

1. تصاعد الأزمات الاقتصادية 2. تفشّي الفساد 3. ضعف سيادة القانون (بما يشمل حماية الحقوق والحريات العامة)
4. هشاشة البنية التحتية 5. استمرار الانقسام 6. سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته

سؤال (2) قد يتواجد الفساد في مختلف الدول والمجتمعات والقطاعات سواء القطاع العام أو الخاص أو الأهلي، ويعرّف الفساد بأنّه قيام المسؤول بإساءة استخدام السلطة الممنوحة له بحكم منصبه لتحقيق مصالح خاصة.

(2-1) برأيك كيف ترى حجم انتشار الفساد في المجتمع الفلسطيني؟

1.كبير 2. متوسط 3. قليل 4. لا رأي/ لا أعرف

(2-2) من وجهة نظرك، مرتكبو جرائم الفساد في فلسطين غالباً هم من:

1. شاغلي المناصب السياسية (فئات عليا) 2. شاغلي المناصب العادية (فئات عادية)

(3-2) رتّب/ي حسب رأيك أيّ الجهات التالية تبرز فيها حالات ومظاهر الفساد أكثر وأيّها أقل؟
(بحيث يُعطى الرقم 4 للجهة التي يكثر انتشار الفساد فيها والرقم 1 للجهة التي يقلّ انتشار الفساد فيها)
a. المؤسسات الحكومية b.الهيئات المحلية (البلديات، والمجالس المحلية)
c. القطاع الخاص (الشركات التي تدير مرفقاً عاماً) d.المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية

(4-2) رتّب/ي حسب رأيك، أيّ المؤسسات أو الهيئات الرسمية التالية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد؟
(برجاء اختيار الجهات الثلاث الأكثر عرضةً لانتشار الفساد من الجهات التالية)
1) السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة) 2) (يُسأل في قطاع غزة فقط) السلطة التشريعية "المجلس التشريعي"
3) السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة) 4) الأجهزة الأمنية
5) الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية)
6) المؤسسات الدينية (المحاكم الشرعية "الإسلامية والمسيحية" والأوقاف) 7) مؤسسة الرئاسة

(5-2) رتّب/ي أيّ الوزارات (الهيئات الحكومية) تعتقد بانتشار الفساد فيها؟
(برجاء اختيار المؤسسات الثلاث الأكثر انتشاراً للفساد فيها من بين المؤسسات التالية)
1) وزارة التنمية الاجتماعية 2) وزارة الصحة 3) وزارة النقل والمواصلات 4)وزارة الأوقاف
5) وزارة المالية 6) سلطة المياه 7) وزارة التربية والتعليم 8) سلطة الطاقة
9) المؤسسات الأمنية 10) الهيئة العامة للشؤون المدنية 11) سلطة الأراضي
12) هيئة تسوية الأراضي والمياه 13) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
14) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 15) وزارة الاقتصاد الوطني 16) هيئة المعابر والحدود

سؤال (3) جرائم الفساد في فلسطين

(3-1) أهم جرائم الفساد التي نصّ عليها القانون الفلسطيني هي: (إساءة الائتمان، واختلاس المال العام، وإساءة استعمال السلطة، والرشوة، وغسل الأموال، والواسطة، والتهاون في أداء الوظيفة العامة، والكسب غير المشروع). برأيك ما هي الجرائم الأكثر انتشاراً في فلسطين؟
(يرجى اختيار 3 من بين الجرائم التالية الأكثر انتشاراً)
1) إساءة الائتمان 2) اختلاس المال العام 3) إساءة استعمال السلطة
4) غسل الأموال الناجم عن جرائم فساد 5) عدم الإفصاح عن تضارب المصالح[2] 6) الواسطة والمحسوبية
7) الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق 8) المتاجرة بالنفوذ[3]
9) التهاون في أداء الوظيفة العامة 10) الكسب غير المشروع[4]

(3-2) تعتبر الجرائم الخاصة بقطاع الأغذية والأدوية من الجرائم الاقتصادية التي قد ينتشر فيها الفساد. خلال العام 2022 هل تعتقد/ين أنّها:
1.زادت (انتقل إلى السؤال التالي) 2. قلّت (انتقل إلى 4_3)

(3-3) الرجاء ترتيب الأسباب التي أدّت إلى ازدياد ظاهرة الفساد في الأغذية والأدوية في فلسطين.
(برجاء اختيار أكثر 3 أسباب تؤدي إلى ازدياد انتشار ظاهرة الفساد في الأغذية والأدوية في فلسطين)
1) لا توجد محاسبة وملاحقة لمرتكبي هذه الجرائم 2) استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغضّ النظر عن الجرائم
3) التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة 4) ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم
5) تعدّد وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء

---

2 تضارب المصالح: الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار الخاضع بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه شخصياً أو أحد أقاربه أو أصدقائه المقربين، أو عندما يتأثر أداؤه للوظيفة العامة لاعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة، أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار. وفقاً لنظام تضارب المصالح رقم (1) لسنة 2020.
3 المتاجرة بالنفوذ: قيام الموظف أو أيّ شخص آخر، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالتماس أو قبول أيّ مزية غير مستحقة لصالحه أو لصالح شخص آخر، لكي يستغل ذلك الموظف أو الشخص نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية على مزية غير مستحقة.
4 الكسب غير المشروع: كلّ مال حصل عليه أحد الخاضعين لأحكام هذا القرار بقانون، لنفسه أو لغيره بسبب استغلال الوظيفة أو الصفة، ويُعْتَبَرُ كسباً غير مشروع كلّ زيادة في الثروة تطرأ بعد تولّي الخدمة أو قيام الصفة على الخاضع لأحكام هذا القرار بقانون، أو على زوجه أو على أولاده القصّر، متى كانت لا تتناسب مع مواردهم، وعجز عن إثبات مصدر مشروع لها.

(3-4) برأيك، أيّ العقوبات التالية تعتقد/ين أنّها الأكثر فعالية في ملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء؟
1. إعداد قائمة سوداء معلنة للشركات والجهات المرتكبة لهذه الجرائم 2. سحب رخص التجارة أو الصناعة الممنوحة لهم
3. سجنهم وتغريمهم 4. جميع ما سبق (للمبحوث: لا تقرأ)

سؤال (4) أسباب انتشار الفساد في فلسطين

الرجاء ترتيب الأسباب التالية حسب الأهمية والتي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين.
(يرجى اختيار 3 من بين الأسباب التالية الأكثر تأثيراً)

1) عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون
2) عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية
3) ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد
4) ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجّعة على الفساد
5) عدم الجدّية في محاسبة كبار الفاسدين
6) قلّة وعي المواطنين بأشكال الفساد
7) الانقسام السياسي بين الضفة وغزة
8) الحصانة التي يتمتّع بها بعض الأشخاص

سؤال (5) الفساد في تقديم الخدمات العامة

(5-1) تقدّم المؤسسات العامة خدمات أساسية للمواطنين، برأيك في أيّ المجالات والخدمات أدناه تعتقد/ين أنّ الفساد منتشر بشكل أكثر خلال العام 2022؟
(يرجى اختيار 3 من بين الخدمات التي كان الفساد أكثر انتشاراً فيها خلال العام 2022)

1) الخدمات الصحية
2) التعيينات والترقيات
3) التعليم في الجامعات
4) المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية
5) الجمارك والضريبة
6) خدمات المياه
7) التصاريح والتراخيص والأذونات الرسمية
8) خدمات الكهرباء
9) خدمات الاتصالات

(5-2) حسب رأيك، يسهل على المواطنين الحصول على المعلومات من السجلات العامة[5]:
1) نعم 2) لا 3) لا رأي/ لا أعرف

سؤال (6) الواسطة في الحصول على الخدمات

(6-1) هل توجهت خلال العام 2022 إلى أيّة مؤسسة عامة طالباً/ة لخدمة عامة؟
1. نعم 2. لا (انتقل إلى 6_3)

(6-2) هل اضطررت للاستعانة بالواسطة مقابل حصولك على خدمة عامة خلال العام 2022؟
1. نعم 2. لا

(6-3) يلجأ المواطن لاستخدام الواسطة لأحد الأسباب التالية، برأيك، ما هي أهم 3 أسباب من بين ما يلي تدعو لذلك:
1. تقصير الوقت بعدم اتّباع الإجراءات البيروقراطية
2. الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد
3. شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يقدّمها لك المعارف
4. ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً باللجوء للواسطة
5. الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص
6. عدم الثقة بنزاهة مقدّمي الخدمات

(6-4) هل تعتقد/ين بوجود واسطة أو محسوبية في عمليات:
a(6-4) التعيينات والترقيات في الوظيفة الحكومية العادية
1. نعم 2. لا 3. لا رأي/ لا أعرف

---

5 السجلّات العامة هي: "أيّة ورقة أو مراسلات أو نماذج أو صور فوتوغرافية أو تسجيل صوتي أو خرائط أو أيّة وثائق أو مستندات أو مخطوطات أو ملفّات عامة، أو أيّة مواد مقروءة أو أقراص إلكترونية مضغوطة بغضّ النظر عن شكلها المادي أو خصائصها لدى المؤسسة العامة". أي أنّها جميع الوثائق التي لا يتمّ اعتبارها سرية أو شخصية تتعلق بأشخاص أو لا تتيح فرصة للتنافس.

b(6-4) التعيينات والترقيات في الوظائف العليا
1. نعم 2. لا 3. لا رأي/ لا أعرف

سؤال (7) الرشوة

(7-1) هل سبق لك أن دفعت أنت أو أحد أقربائك رشوة أو ميزة (مثل دفع نقد أو هدية أو خدمة... إلخ) لموظف عام أو طُلب منك ذلك مقابل الحصول على خدمة عامة؟
1. نعم 2. لا

(7-2) حسب رأيك، أيّ ثلاثة مجالات أو خدمات هي الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة فيها بفلسطين؟
1) خدمات الصحة 2) خدمات التعليم 3) خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية
5) خدمات الكهرباء 6) خدمات الاتصالات 7) خدمات المياه

سؤال (8) دور الإعلام في مكافحة الفساد

(8-1) كيف تقيّم/ين دور الإعلام الفلسطيني في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت في العام 2022؟
1. فعّال 2. متوسط الفعالية 3. ضعيف الفعالية 4. لا رأي/ لا أعرف

(8-2) من وجهة نظرك، أيّ وسائل الإعلام كانت أكثر فعالية في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت في العام 2022؟
1. الإعلام المرئي 2. الإعلام المسموع 3. الإعلام المقروء
4. الإعلام الرقمي (وكالات الأنباء الإلكترونية والإذاعات والفضائيات عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي)
5. لا رأي/ لا أعرف

سؤال (9)

(9-1) هل تعتقد/ين بوجود فساد في السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة "القضاة وأعضاء النيابة والعاملين فيها")؟
1) نعم 2) لا 3) لا رأي/ لا أعرف

تُنشِئ الدولة وتكلّف جهات رسمية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (مثل هيئة مكافحة الفساد في الضفة ونيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال في قطاع غزة وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) يمنح عمل المسؤولين فيها الاستقلالية في ممارسة أعمالهم ومنع أيّ طرف سياسي أو خارجي من التدخّل أو التأثير على قراراتهم.

(9-1A) هل تعتقد/ين بأنّ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) تمارس دورها باستقلالية؟
1. نعم (انتقل إلى A 9_3) 2 لا 3. لا رأي/ لا أعرف

(9-2A) في حال كانت الإجابة لا، برجاء اختيار أكثر جهتيْن تدخّلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد من جهة نظرك:
1) مكتب الرئيس 2) رئاسة الوزراء والوزراء 3) قادة الأحزاب
4) المحافظون ورؤساء البلديات 5) الأجهزة الأمنية

(9-3A) كيف تقيّم/ين فعالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) في مكافحة الفساد؟
1) فعّالة 2) متوسطة الفعالية 3) غير فعّالة 4) لا رأي/ لا أعرف

يسأل في قطاع غزة فقط

(B 9-1) هل تعتقد/ين بأن الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) في قطاع غزة تمارس دورها باستقلالية؟

1. نعم (انتقل إلى B 9_3) 2. لا 3. لا رأي/ لا أعرف

(B 9-2) في حال كانت الإجابة لا، برجاء اختيار أكثر جهتيْن تدخلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد من جهة نظرك:

1) أعضاء المجلس التشريعي 2) النائب العام 3) الأجهزة الأمنية
4) قادة الأحزاب 5) جهات أخرى (حدد: _____)

(B 9-3) كيف تقيّم/ين جهود ودور الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ):

1) فعّالة 2) متوسطة الفعالية 3) غير فعّالة 4) لا رأي/ لا أعرف

سؤال (10) دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد:

برأيك، كيف ترى مساهمة منظّمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد؟

1) فعّالة 2) متوسطة الفعالية 3) غير فعّالة 4) لا رأي/ لا أعرف

سؤال (11) الإبلاغ عن الفساد

(11-1) هل تعتقد/ين أنّ المواطنين يقومون عادة بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (مثل هيئة مكافحة الفساد، ونيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) عن حالات الفساد التي يلاحظونها؟

1. نعم 2. لا 3. لا رأي/ لا أعرف

(11-2) لو حصل وتعرّضت لحالة فساد فهل ستقوم/ين بالإبلاغ عنها للجهات المكلّفة بمكافحة الفساد فيما لو كنت:

(11-2 a) شاهداً/ة على فعل فساد 1. نعم 2. لا

(11-2 b) ضحية لارتكاب فعل فساد 1. نعم 2. لا

(11-3) هل تعتقد/ين أنّ الإبلاغ عن الفساد:

1. حقٌّ لك أنت حرٌّ في ممارسته 2. واجب عليك القيام به بموجب القانون 3. ممارسة غير محبذة في المجتمع (وشاية... إلخ)

سؤال (12) عدم الإبلاغ عن الفساد

كثير من الأسباب قد تعيق الإبلاغ عن الفساد للجهات المكلّفة رسمياً. (الرجاء اختيار أكثر 3 أسباب تعيق الإبلاغ عن الفساد)

1) عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله 2) عدم معرفة من هي الجهة المخوّلة باستقبال شكاوى الفساد
3) عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود 4) عدم القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن تتخذ الإجراءات بحقّ الفاسدين
5) عدم القدرة على إثبات حالة الفساد 6) القناعة بأنّ الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية
7) ضعف وحدات الشكاوى في المؤسسات العامة الفلسطينية 8) الخوف من الانتقام
9) القناعة بعدم وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد والفاسدين 10) عدم وجود سجلّات عامة متاحة للمواطنين

سؤال (13) جهود مكافحة الفساد

(13-1) هل تعتقد/ين بأنّ جهود مكافحة الفساد في فلسطين؟
1. كافية (انتقل إلى سؤال 14) 2. غير كافية 3. لا رأي/ لا أعرف

(13-2) (إذا كانت الإجابة على السؤال السابق غير كافية)، برأيك ما هو أهم سبب يعيق جهود مكافحة الفساد في فلسطين؟
1. ضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة (عدم نشر معلومات حول قضايا الفساد التي يتمّ كشفها ومحاسبة مرتكبيها، وعدم علم المواطن بهذه الجهود، وعدم وعي المواطن بجريمة الفساد وقانون مكافحة الفساد الفلسطيني... إلخ).
2. ضعف الإرادة السياسية في مساءلة ومحاسبة الفاسدين (ضعف السلطة التشريعية وضعف السلطة القضائية، وعدم رؤية المواطن لمحاسبة جدية لكبار المسؤولين).
3. العقوبات التي تطبّق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة.
4. افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة.

سؤال (14) التغيّر في مستوى الفساد

(14-1) باعتقادك هل حصل تغيّر على مستوى انتشار الفساد خلال العام 2022؟
1. نعم، ازداد 2. نعم، انخفض 3. لم يتغير 4. لا رأي/ لا أعرف

(14-2) هل تعتقد/ين أنّ مستوى انتشار الفساد خلال العام 2023؟
1. سينخفض 2. سيزداد 3. سيبقى كما هو 4. لا رأي/ لا أعرف

<u>البيانات الديمغرافية:</u>

Age العمر: 1) أقل من 30 2) 30–40 3) أكبر من 40

Educ المستوى التعليمي:
1. أمي/ ملم 2. ابتدائي 3. إعدادي 4. ثانوي
5. كلية/ معهد 6. بكالوريوس 7. ماجستير فأعلى

Work الحالة العملية: 1. يعمل 2. لا يعمل

Sector (للعاملين فقط) قطاع العمل:
1. قطاع عام/ حكومي 2.قطاع خاص 3. القطاع الأهلي (NGOs)
4. UNRWA 5. مؤسسات دولية

Income متوسط دخل الأسرة الشهري (بالشيقل):
1) أقل من 1500 2) 1500-2500 3) 2501-3500
4) 3501-4500 5) 4501-5500 6) أكثر من 5500

ملحق رقم 2: نتائج عيّنة الاستطلاع

		النسبة المئوية
المنطقة	الضفة الغربية	%59.5
	قطاع غزة	%40.5
Group Total		%100.0
المحافظة	جنين	%6.6
	طوباس	%1.3
	طولكرم	%4.0
	قلقيلية	%2.3
	سلفيت	%1.6
	نابلس	%8.3
	رام الله	%6.6
	القدس	%8.3
	أريحا	%1.0
	بيت لحم	%4.1
	الخليل	%15.3
	شمال غزة	%7.9
	غزة	%13.8
	الوسطى	%5.8
	خانيونس	%7.9
	رفح	%5.0
Group Total		%100.0
نوع التجمّع السكني	مدينة	%49.4
	قرية/ بلدة	%29.8
	مخيم	%20.9
Group Total		%100.0
الجنس	ذكر	%49.7
	أنثى	%50.3
Group Total		%100.0

العمر	أقل من 30	%30.6
	30–40	%32.6
	أكبر من 40	%36.8
Group Total		%100.0
المستوى التعليمي	أمي/ ملم	%2.2
	ابتدائي	%6.5
	إعدادي	%16.1
	ثانوي	%32.4
	كلية/ معهد	%13.9
	بكالوريوس	%27.5
	ماجستير فأعلى	%1.4
Group Total		%100.0
الحالة العملية	يعمل	%49.3
	لا يعمل	%50.7
Group Total		%100.0
قطاع العمل	قطاع عام/ حكومي	%25.5
	قطاع خاص	%65.1
	القطاع الأهلي (NGOs)	%4.1
	UNRWA	%4.2
	مؤسسات دولية	%1.1
Group Total		%100.0
متوسط دخل الأسرة الشهري	أقل من 1500	%28.7
	2500-1500	%21.5
	3500-2501	%26.2
	4500-3501	%15.0
	5500-4501	%5.1
	أكثر من 5500	%3.5
Group Total		%100.0

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

/AmanCoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات والنرويج ولوكسمبورغ هولندا/UNDP